أقسام الكلِم في العربية:
في الأسس النظرية للقسمة الثلاثية

حسن حمزة

جامعة ليون2 –فرنسا

معهد الدوحة للدراسات العليا

hassan.hamze@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/02/10 تاريخ القبول: 2021/06/09

الملخّص

يُحـدِّد البحـث الأسـس التـي قامـت عليهـا القسـمة الثلاثيّـة للكلِـم في العربيّـة اعتـمادًا عـلى الخصائـص الصرفيّـة والتركيبيّـة للعربيّـة في مرحلـة أولى، وعـلى أسـسٍ عقليّـةٍ معنويّـة في مرحلـة ثانيـة. ويقـوم بالـردِّ عـلى الشُّـبَه التـي تـورَد عـلى هـذه القسـمة عنـد المعاصريـن في أسـماء الأفعـال وغيرهـا. ويـرى في الموازنـة بـين هـذه القسـمة وأقسـام الـكلام في الـتراث الإغريقـيّ اللاتينـيّ وفي اعتراضـات اللسـانيين المعاصريـن عـلى ذلـك الـتراث مـا يصـبّ في خدمـة القسـمة الثلاثيّـة للكلِـم.

الكلمات المفاتيح:

العربيّة - أقسام الكلِم - اسم - فعل - حرف.

المؤلف المراسل: حسن حمزة، البريد الالكتروني: hassan.hamze@hotmail.fr

Les parties du discours en arabe: les fondements théoriques de la division tripartite

Résumé

La recherche porte sur les fondements de la division tripartite en arabe, fondements morpho-syntaxiques dans un premier temps et sémantiques plus tard. Elle réfute les objections des modernes quant à la classification des interjections. La comparaison faite avec les parties du discours dans la tradition gréco-latine et les critiques des linguistes modernes font clairement pencher la balance en faveur de la division tripartite arabe.

Mots clés:
Arabe - Parties du discours - Nom - Verbe - Particule.

The parts of speech in Arabic: the theoretical fondations of the tripartite division

Abstract

The research focuses on the foundations of tripartite division in Arabic, morpho-syntactic foundations at first, and semantics later. It refutes the objections of the moderns to the classification of interjections. The comparison made with parts of the speech in the Greco-Latin tradition and the critiques of modern linguists, clearly show the superiority of Arab tripartite division.

Keywords:
Arabic - Parts of speech - Noun - Verb - Particle.

مقدِّمة

أقسام الكلِم[1] تقليدٌ راسخٌ في التراث النحويّ العربيّ وفي غيره. وقد ظلَّ هذا التقليد حيًّا على الرغم ممّا تعرَّض له من المطاعن والاعتراضات. أمّا عددُ هذه الأقسام فمختلِفٌ بين لغةٍ وأخرى، وهو في العربيّة ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. ويبدو لنا أنَّ بقاء هذا التقسيم على مدى أربعة عشر قرنًا لا يعود إلى شدّة تمسُّك العرب بتقاليدهم فحسب، بل هو يعود قبل ذلك إلى نجاعته بسبب اعتماده على أسسٍ ذات كفاءة عالية في التحليل. وسوف نعالج فيما يلي الأسس النظريّة العامَّة التي استند إليها النحويّون العرب في القسمة الثلاثية للكلِم، ونبيِّنُ أنَّ هذه القسمةَ الثلاثيّة التي تعتمد على تصنيفٍ هرَميٍّ متدرِّج أجدى من التقسيم المسطَّح إلى ثمانية أقسام أو تسعة أقسام في التراث الإغريقيّ واللاتينيّ.

1. رسوخ القسمة الثلاثية في تاريخ العربيّة

يفتتح سيبويه (180هـ/796م) كتابه، وهو أوَّل كتاب في النحو العربيّ بين أيدينا، بباب هو

«بابُ علمِ ما الكلِمُ من العربيّة. فالكلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعل»[2].

مَنْ صاحبُ هذه القسمة ؟ لا يقولُ لنا النصُّ إنْ كانت من ابتداع صاحب الكتاب، أو موروثةً عن السابقين. ويبدو أنَّها كانت معروفةً متواضَعًا عليها قبل سيبويه؛ لأنَّه لا يرى حاجة لإقامة الدليل عليها، بل يقرِّرُها مُعْطىً لا يحتاج إلى نقاش. ولا نعرف على وجه اليقين إلى متى يعود تاريخ هذه القسمة. غير أنَّ الزجّاجيّ (337هـ/949م) يعود بها إلى الخليفة الراشديّ الرابع عليّ بن أبي طالب (40هـ/661م)، فيقول: «وقد رُوِيَ لنا أنَّ أوَّلَ مَن قال ذلك أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب صلواتُ الله عليه»[3].

ابتداءً من أواخر القرن الثالث للهجرة -وهو الوقت الذي بدأ فيه المنطق اليوناني يخترِقُ دوائر العلماء والنحويين العرب[4] - تحوَّلتْ هذه القسمةَ فاعتُبِرَت

عامّةً شاملةً لجميع اللغات. وربما كان المبرِّد (285هـ/898م) أوَّلَ مَن سجَّلَ هذا الاتجاه؛ إذ استهلَّ كتابَ المقتضَب بالقول: «فالكلامُ كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى. لا يخلو الكلام -عربيًّا **كان أو أعجميًّا**[5] - من هذه الثلاثة[6].

ويبدو أنَّ شموليَّةَ القِسْمة قد لاقتْ هوىً عند علماء العربيَّة بعد المبرِّد؛ إذ يتردَّدُ صداها في كتب النحويين العرب في القرن الرابع للهجرة، وفيما ينقله الزجاجي من مناقشات كانت تجري بينهم وبين المناطقة، فيقول الزجّاجيّ:

«وأمّا الاحتجاجُ للأوَّلين الذين زعموا أنَّ الكلامَ كلَّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ **فجعلوا العربيَّ وغيرَه في ذلك سواء** فهو بعينِه الاحتجاجُ الذي تقدَّمَ ذِكْرُه لمذهب سيبويه؛ [...] وقد اعتبرْنا ذلك في عدَّة لغاتٍ عرفْناها سوى العربيَّة فوجدْناه كذلك، لا ينفكُّ كلامُهم كلُّه من اسمٍ وفعلٍ وحرف، ولا يكاد يوجدُ فيه معنىً رابعٌ ولا أكثرُ منه»[7].

وقد عبَّر ابنُ الخبّاز (637هـ/1240م) عن هذه الفكرة خيرَ تعبير حين قال:

«ولا يختصر انحصارُ الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليلَ الذي دلَّ على الانحصار عقليّ، والأمورُ العقليَّة لا تختلف باختلاف اللغات»[8].

ظلَّت هذه القسمة الثلاثيَّة محلَّ إجماع في التراث النحويّ العربيّ، فلم تتغيَّر عبرَ العصور حتى يوم الناس هذا. وتحفظ لنا كتب النحو العربيِّ شهاداتٍ كثيرةً ينصُّ فيها أصحابُها على هذا «الإجماع». يقول الزجّاجيّ (337هـ/949م) في أوَّل بابٍ من أبواب كتاب الإيضاح:

«فأوَّلُ ما نذكُرُ من ذلك **إجماعُ النحويين** على أن الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرف. وحقَّقَ القولَ بذلك وسطَّرَه في كتابه سيبويه، **والناس بعده غيرُ منكِرين عليه ذلك**»[9].

ويقول ابنُ فارس بعده (392ه/1002م): «**أجْمع أهلُ العِلم** أنَّ الكِلِمَ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرف»[10].

ولم يتغيَّر هذا الإجماع في القرون التالية. غير أنَّه يبدو أنَّ أصواتًا قليلةً غيرَ وازنةٍ نادتْ بغير ذلك. يقول صاحبُ كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجَّاج، والذي

يُرجَّح أن يكون صاحبَه أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (543هـ/1149م) في حديثه عن أسماء الأفعال، إنَّه أبْطَلَ قوْلَ مَن قال إنَّ أسماء الأفعال والأصوات قسمٌ رابعٌ من أقسام الكلام، ولكننا لا نعرف صاحبَ هذا القول[11]، ما يعني بأنَّ القائل لم يكن من مشاهير النحويين واللغويين، وإلا لكان الباقولي ذكَرَه بالاسم. وربّما كان ابنُ هشام -بعد أكثر من قرنين من الزمان- يشير إليه ، أو إلى أمثاله من غير المشاهير حين تحدَّث عن إجماع «مَنْ يُعتدُّ بقوله» على القِسْمة. يقول ابن هشام (761هـ/1361م) بعد أنْ يقرِّرَ القسمة الثلاثيَّة: «**أجْمَعَ على ذلك مَنْ يُعتدُّ بقوله**»[12].

ويستعيد الجوجري محمد بن عبد المنعم (889هـ/1485م) بعد ذلك بقرن ما قاله ابن هشام في شرحه: «وهي بإجماع مَن يُعتدُّ بقوله ثلاثة: الاسم والفعل والحرف»[13].

لم يحفظ لنا التاريخ أسماء المعترِضين. ونحن نستبعِد أنْ يكون عضُد الدين الإيجي (756هـ/1355م) الذي كان معاصِرًا لابن هشام مقصودًا بمَن لا يُعتدُّ بقوله؛ فنحن نعرف أنَّ الإيجي -الذي لم يكن من النحويين- كتبَ رسالةً في أسباب الوضع يتحدَّث فيها عن تسعة أقسامٍ للكلام. غير أنَّ أقسام الكلام التسعة هذه لا تخرُج في حقيقة الأمر عن القسمة الثلاثيَّة؛ لأنَّ قسمَين من هذه الأقسام الثلاثة -وهما الفعل والحرف- لا يطالهما تغيير. أما الأقسام السبعة الباقية عند الإيجي فهي أقسامٌ فرعيَّةٌ تحت قسم الاسم»[14].

المعترِضُ الوحيد الذي نعرفُه هو أحد المتأخِّرين: أحمد بن صابر الأندلسي الذي ذكر السيوطي (911هـ/1511م) في همع الهوامع أنَّه جعل للكلام قسمًا رابعًا؛ فقد قال في الباب الذي عقده لأسماء الأفعال: «وزَعَمَها الكوفيَّة أفعالًا لدلالتها على الحدَث والزمان. وزَعَمَها ابنُ صابِر **قسمًا رابعًا زائدًا على أقسام الكلمة** الثلاثة سمّاه الخالِفة»[15]. ويبدو أنَّ المصطلَح مأخوذ من الفراء (207ه/823م) في تعليله لنصب لفظ (دلو) في أحد الأرجاز[16]:

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا *** إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا

فهو يقول: «(الدلوُ) رفع كقولك: زيدٌ فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب (الدلو) بمضمر في **الخلفة**[17] كأنّك قلت: دونك دلوي دونك»[18]. غير أنَّ هذا لا يعني أنَّ الفرّاء يجعل الخالفة قسمًا رابعًا، بل في معانيه ما قد يدلُّ على أنَّه يعتبرها اسمًا، بخلاف ما يُنقل عن الكوفيين؛ فهو يقول في موضع آخَر في تفسيره للآية 105 من سورة المائدة ﴿يا أيُّها الذين آمَنوا عليكُمْ أَنْفُسَكم...﴾:

«هذا أمرٌ من الله عزَّ وجلّ [...] والعربُ تأمرُ من الصفات بـِ (عليك) و(عندك) و(دونك) و(إليك). يقولون: (إليك إليك) يريدون: «تأخَّرْ». [...] ولا تُقدِّمَنَّ ما نصبتْه هذه الحروف[19] قبلَها؛ لأنَّها أسماء، والاسم لا ينصب شيئًا قبلَه. تقول: «ضرْبًا زيدًا»، ولا تقول: «زيدًا ضرْبًا». فإن قلتَه نصبتَ (زيدًا) بفعل مضمَر قبلَه كذلك. قال الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا

إن شئت نصبتَ (الدلو) بمُضمَر قبلَه، وإن شئتَ جعلتَها رفعًا، تريد: «هذه دلوي فدونكا»[20].

يجعل أحمد بن صابر هذه الخالفة قسمًا رابعًا؛ فمن هو أحمدُ بن صابر ؟ لا نكاد نعرف شيئًا عن هذا الرجل؛ فليس في الترجمة التي خصَّصها له السيوطي في بُغية الوعاة في سطرٍ واحدٍ شيءٌ ذو بال سوى أنَّه جعل للكلام قسمًا رابعًا سمّاه (الخالِفة). ولولا هذا الرأي لَما بقيَ لنا من ابن صابر شيء.يمكنُ الحديثُ عنه:

«أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي: الذاهبُ إلى أنَّ للكلمة قسمًا رابعًا، وسمّاه «الخالِفة». قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير»[21].

نرى من خلال ما نقلْناه أنَّه ليس في كتب النحو العربيّ على امتداد تاريخه الطويل حديثٌ عن قسم رابع أو خامسٍ أو أكثرَ من ذلك، باستثناء ما ذكرْناه، وربَّما لم يشُذَّ عنّا منه شيء.ونرى إذن أنَّ المعترضين على القسمة الثلاثيَّة في التراث العربيّ

أصواتٌ نادرة؛ فليس فيه منهم سوى عددٍ لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وليس فيهم أحدٌ من مشاهير النحويين أو اللغويين، بل لا يكاد يسمعُ الدارسون، حتى المختصّون منهم، بابن صابر، ولا يكادون يعرفون شيئًا عن الاعتراضات على هذه القسمة التي تبدو لهم من المسلَّمات.

أمّا في العصر الحديث فلا نعدم اعتراضًا على القسمة الثلاثيَّة، هو في أغلب الأحيان ملاحظاتٌ متفرِّقة، وآراءٌ تُنثرُ هنا أو هناك، غالبًا ما تكون متأثِّرة بأقسام الكلام في اللغات الأوروبيَّة المشهورة. وربَّما كان من أبرز المحاولات للقيام بتصنيف جديد ما قام به تمّام حسّان في الفصل الذي عقده لأقسام الكلام[22] فجعلها سبعة أقسام[23]. غيرَ أنَّ هذه المحاولات لم تشكِّل تيّارًا يمكنُ الاستناد إليه في أقسام الكلم، فلم يُكتبْ لها البقاء طويلًا ليكون لها أنصارٌ ومريدون، وظلَّ التقسيم المقترَح بلا مستقبل[24]. ومَن يطَّلعْ على كتب النحو العربي في أيّامنا يرَ أنَّ القسمةَ الثلاثيَّة ظلَّت راسخةً فيها، وهي ما زالت حيَّةً قويَّةً في أدبيّات المعاصرين، وتكادُ تُستَهلُّ جميع كتب تعليم النحو العربيّ الحديثة، كما كانت تُستهلُّ الكتب القديمة، ببابٍ هو بابُ القسمة الثلاثيّة للكلام، يليه بابُ الإعراب والبناء قبل أنْ يُنتقَل إلى غيره من الأبواب، كما كان عليه الأمر في كتاب سيبويه[25].

2. الكلمة وأقسام الكلِم

تقوم نظريَّةُ أقسام الكلم على اعتبار «الكلمة» الوحدةَ التي يقومُ التصنيفُ عليها. وهذا ما يظهر في عنوان الباب الأوَّل من أبواب كتاب سيبويه: «بابُ عِلمِ ما **الكلِمُ** من العربية» باستخدام (الكَلِم) جمعًا لـِ (كلمة). وربَّما كان هذا العنوانُ أكثرَ دِقَّةً ووضوحًا من عناوين أخرى في العربيَّة وفي غيرِها من اللغات؛ إذ الكلماتُ هي التي تُقسم، ولا يُقْسَمُ «الكلام»، و«القول»، و«الخطاب» وغيرها ممّا يقابلُ المصطلحات الشائعة في العربيَّة: (أقسام الكلام)، والفرنسيّة: (Parties du discours)، والانكليزية: (Parts of speech)على سبيل المثال[26].

بيد أنَّ مفهوم «الكلمة» ليس مُسلَّمًا به. فمن المعروف أنَّ الكلمةَ قد أثارت

نقاشًا واسعًا في اللسانيات الحديثة؛ وقد اعتبر دي سوسير أنَّ الكلمةَ لا يمكن لها أن تكون الوحدةَ المعتمَد عليها في التصنيف، وأنَّه يجب البحث عن وحدة التصنيف هذه في مكانٍ آخَر[27]. واعتبرَ آخرون أنَّه ينبغي الحذرُ من مفهوم الكلمة؛ لأنَّه يصعبُ تحديدُها[28]. غير أنَّه يبدو أنَّ اللسانيين لم يستطيعوا الاستغناء عنها على الرغم من النقد الذي يوجِّهونه إليها. ولهذا يلاحظُ بول غارْد (Paul Garde) أنَّهم يجعلونها في المقام الأوَّل مع أنَّهم يتردَّدون في حدِّها[29]، بل يرى فرانسوا راسْتييه (François Rastier) أنَّ دورها يتعاظَمُ في اللسانيات الحديثة التي تحذو حذْوَ الفلسفة القديمة في اعتبار الكلمة أساسًا في التحليل[30].

أمّا النحويّون العرب القدامى في القرون الأولى للهجرة فقد قاموا بتقسيم الكلِم دون عناية بتعريف صريحٍ للكلمة التي يبدو أنَّها كانت عندهم شيئًا معروفًا واضحًا لا يحتاج إلى تعريف؛ فسيبويه يعقِد بابا عنوانه: «عِدَّة ما تكون عليه الكلِم»[31]، ولكنَّه لا يعرِّفُ الكلمةَ في هذا الباب، بل يكتفي بعدد حروفها؛ فيقول إنّها قد تكونُ على حرفٍ واحدٍ، وعلى حرفين، وعلى ثلاثة أحرف، إلخ. و»أقلُّ ما تكونُ عليه الكلمةُ حرفٌ واحد»[32]. ويبدو أنَّ الأمرَ استمرَّ على هذه الصورة لمدَّةٍ ليست بالقصيرة في التراث؛ فلم نجد تعريفًا صريحًا للكلمة إلا في مرحلة متأخِّرة. وربّما كان المطرِّزي، أبو الفتح برهان الدين الخوارزميّ (610هـ/1213م) من أوائل الذين عرَّفوها تعريفًا حقيقيًّا، فقال في كتاب المصباح: «كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة»[33].

وربَّما يكون سبب التأخُّر في تعريف الكلمة في العربيَّة أنَّها -على غرار الكلمة في لغاتٍ مثل الإغريقيّة واللاتينيّة- لا تعترضُ تحديدَها صعوباتٌ كبيرة. ولذلك يقول بول غارْد (Paul Garde) إنَّ مفهوم الكلمة يفرِضُ نفسَه حقيقةً بدَهيَّة واضحةً في لغاتٍ مثل اللاتينيّة والإغريقيّة؛ إذ تحملُ الكلمةُ بعلامةِ إعرابها أو علامةِ الشخص الملصقةِ بها علامةً شكليَّةً تدلُّ على وظيفتها في الجملة، بحيث يمكن أنْ تظلَّ العلاقة بين المستوى الصرفيّ والمستوى النحويّ علاقةً ضمنيَّةً لا يُحتاجُ إلى إظْهارها[34].

يشيرُ هذا التصوُّرُ إلى أنَّ أقسام الكلِم واقعةٌ على نقطة التقاطُع بين النظامَين الفرعِيّين المتلازمَين اللذَين يُعيد أندره رومان كلَّ نظام لغويّ إليهما:

- «نظامٍ فرعيٍّ للتسمية يعطي لكلِّ كيانٍ يبتدعُه الإنسانُ في عالَم مُمْكِناتِه «اسمًا» يكونُ صورةً له؛

- نظامٍ فرعيٍّ للخطاب يقوم على العلاقات بين هذه الصوَر المُسمّاة ويصِفُ من خلال توافقاتِها تجاربَ إنسانيَّةً، وهو وصفٌ يمكنُ أنْ يتواصلَ به مع كلِّ أفراد جماعته اللغوية الواحدة»[35].

سببُ هذا التقاطُع بين نظام التسمية ونظام الخطاب أنَّ تقسيم الكلم لا يرادُ منه النظرُ إلى الكلِم في ذواتِها فحسب -باعتبار الكلمة أساس التصنيف- بل في علاقاتِها فيما بينها أيضًا؛ فهو تقسيمٌ صرفيّ نحويٌّ في آن، ما يعني تضافرَ عددٍ من المعايير في عمليّة التقسيم، وإنْ كان ذلك بدرجات متفاوتة»36. ويبدو لنا أنَّ الصرف والتركيب كانا الأساسَ الأوَّل في التصنيف عند النحويين العرب القدامى، ولا سيما في كتاب سيبويه، وأنَّ المعيار الدلالي سيصبحُ في واجهة التقسيم في مرحلة لاحقة، ولا سيَّما حين ازداد أثرُ المنطق في النحو. ويقوم التقسيم الدلاليّ في القرن الرابع الهجريّ وما تلاه، كما يقوم التقسيم التصريفيّ التركيبيّ الذي سبَقه، على مرحلتين: يُعزلُ الحرف في مرحلة أولى، ثمَّ يُفصلُ الفعل عن الاسم في مرحلة ثانية.

3. الحرف ليس باسم ولا فعل

1.3. في مجال الصرف

نعيد التذكير بما افتتح به سيبويه كتابَه في باب علمِ ما الكلِمُ من العربيّة:

«الكلِمُ اسمٌ وفعلٌ **وحرفٌ** جاء لمعنى **ليس باسم ولا فعل**»[37].

تشكِّلُ الجملةُ الأخيرة في تقسيم سيبويه «ليس باسم ولا فعل» مفتاحًا لا بُدَّ منه في فهم القسمة؛ إذ هي تُحدِّدُ في نظرنا هويَّة الحرف والمنطلَق في النظر إلى أقسام الكلِم. وهو منطلَقٌ يَخفى في كتب النحو العربيّ اللاحقة التي يكتفي جُلُّها بمجرَّد تعداد للأقسام، في يستخدِم عباراتٍ من قبيل: «الكلام ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ

وحرفٌ»، أو «الكلِم ثلاثة: اسم وفعل وحرف»، أو شيئًا شبيهًا بهذا.

نحن نعتقد أنَّ عبارة سيبويه لا تعدِّد أقسامَ الكلِم فحسب، بل تشير صراحة إلى معيار من المعايير التي يقوم التقسيم عليها بالفصل بين الاسم والفعل من جهة، والحرف من جهة ثانية. يدلُّ على ذلك أنّ عبارة «ما ليس باسم ولا فعل» تتكرَّرُ في أكثرَ من موضعٍ من الكتاب[38]. ولا يمكن أن يكون مثلُ هذا التكرار بلا دلالة حين يقال بعد الحرف إنه «ليس باسم ولا فعل». ونحن نرى أنَّ سيبويه يقدِّمُ في هذه العبارة حدًّا للحرف، وهو حدٌّ سالبٌ يقوم على نفْي انتمائه إلى الاسم والفعل اللذين يشكِّلان أساسَ قسمةِ الكلِم. ويعني هذا الحدُّ السالب هامشيَّة الحرف، وأنَّه ليس في التسمية وفي أصل القسمة.

لا يقع الحرف على مستوى الاسم والفعل في نظام التسمية ولا في نظام الخطاب. وهو يختلف في مجال الصرف اختلافًا بيِّنًا عن القسمَين المذكورَين؛ فأسماءُ العربيَّة وأفعالُها وحداتٌ متصرِّفة تتجمَّعُ في أُسَرٍ ينتظمُ أفرادُ كلِّ أُسْرةٍ منها تحت جذرٍ من الجذور. وهذه الجذور مكوَّنةٌ من حروفٍ صوامت تتوالى بشكلٍ مخصوصٍ ويشتركُ فيها جميع الوحدات التي تنتمي إلى أسرة واحدة. وليس صُدْفةً أن تكون المعاجمُ اللغويةُ العربيّةُ العامَّةُ مرتَّبةً على أساس الجذور ابتداءً من معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (170 - 175هـ/786 - 796م) وانتهاءً بمعاجم اللغة العربيَّة المعاصرة. وليس صدفةً أنَّ الترتيب الألفبائيّ لم يجد طريقه إلى المعجم اللغويِّ العامّ إلا في أواخر القرن العشرين على الرُّغم من أنَّه كان متَّبعًا في عددٍ من المعاجم المختصَّة قبل ذلك بقرون. ولا يزال أكثرُ المعاجم العربيَّة في أيّامنا يسيرُ على الترتيب باعتبار الجذور، أي على ترتيب الأُسَر، وليس على ترتيب المفردات.

أما الحروف فخارجَ هذا النظام؛ لأنَّها وحداتٌ جامدة غيرُ متصرِّفةٍ، فلا تُبنى على جذور، بل تؤخذ بألفاظها، أي بتوالي صوامتها ومصوِّتاتِها. وتشكِّلُ هذه السِّمة فارقًا جوهريًّا؛ إذ تجعل الأسماء والأفعال في جهة، وهي معجم مفتوح بالتوليد وبالاقتراض ليستجيب لحاجات التسمية، وتجعل الحروف في جهةٍ أخرى، وهي

قائمـة مقفلـة قليلـة العـدد[39] لا يطالهـا في الغالـب توليـد ولا اقـتراض[40].

بيـد أنَّ مـا قلنـاه عـن الحـروف وجمودهـا وعـدم بنائهـا عـلى جـذر قـد يصـدُق جزئيًّـا عـلى الضمائـر؛ فهـي قوائـمُ مقفلـةٌ قليلـةُ العـدد. ويـرى النحويّـون العـرب أنّهـا غـيرُ متصرِّفـة، فـلا تجـري في تصاريفهـا مجـرى الأسـماء المُظْهَـرة مثـل (رَجُـل) و(فَـرَس)41، وهـم يجعلـون الضمـير شـبيهًا بالحـرف ويحملونـه عليـه في بنائـه وعـدم إعرابـه، فيقـول ابن مالـك (672هـ/1274م):

والاسمُ منه معرَبٌ ومبني *** لِشَبَهٍ من الحروف مُدْني[42]

والمبنيّـات مـن الأسـماء هـي الضمائـر التـي ليـس لهـا جـذور، وإن كان تشـبيهها بالحـروف غـير دقيـق. وتسـمح نظريَّـة أندره رومـان في الجـذور الأحاديّـة للعربيّـة بإعادة النظـر في مسـألة تصريـف الضمائـر؛ فهـي تجعلهـا مختلفـةً اختلافًـا جوهريًّـا عـن الحرف، لأنّهـا مبنيّـةٌ عـلى جـذور مـن حـرف صامـت واحـد. ذلـك أنَّ هـذه النظريّـة تعتقـد أنّ نظـام التسـمية في جميـع اللغـات «الساميّة» -وفي العربيَّـة عـلى وجـه الخصـوص- قائـمٌ عـلى التفريـق بـين نوعـين مـن الجـذور يسـمِّيان نوعَـين مـن الوحـدات هـما:

- إمّـا وحـداتٌ مشـترَكةٌ ذاتُ دلالـةٍ مخصَّصـة مبنيَّـةٌ عـلى جـذورٍ مـن ثلاثـة أحـرفٍ صوامـت لتسـميةِ أسـماء الأعيـان والمواقيـت[43]، وهـي جُـلُّ ألفـاظ المعجـم مثـل (الرجُـل) و(قـام) و(القيـام) و(قائـم) وغيرهـا.

- وإمّـا وحـداتٌ عامّـةٌ ذاتُ دلالـةٍ غـيرِ مُخصَّصـة، مثـل اسـم الزمـان العـام، والمـكان العـام، والضمائـر. وهـي قليلـة العـدد لقِلَّـة مسـمَّياتها، ولذلـك أمكـن بناؤُهـا عـلى **جـذورٍ أحاديّـةٍ مكوَّنـةٍ مـن حـرفٍ صامـتٍ واحـد.** مثـال هـذا الجـذر الأحـادي التـاءُ (ت) للدلالـة عـلى موقـوت الزمـان العـام في مثـل: (حـتّـى) و(مـتـى) و(لاتَ)، و*(**إتْ**) ← (إذ) و *(**إتـا**) ← (إذا). ولا يسـمّي هـذا **الجـذرُ الأحـاديّ المبنـيُّ عـلى حـرفٍ صامـتٍ واحـدٍ** إذن إلّا مـا كان وحيـدًا مـن المواقيـت، ولا يُسـمّي مـن الأعيـان إلا مـا كان:

- «عنـصرًا وحيـدًا لا يلتبـس بغـيره -مثـال ذلـك (أنـا)- المبنـيُّ عـلى جـذرٍ أحـاديٍّ هـو الهمـزة التـي هـي ضمـيرُ المتكلِّـم.

- أو عنصُرًا يُشارُ إليه على أنَّه وحيد -مثال ذلك: (هذا)- المبنيُّ على جذرٍ أحاديٍّ هو الذال.

- أو عنصرًا غيرَ مُميَّز -مثال ذلك: (ما)»[44].

إنْ أخذْنا بهذه النظريَّة التي تجعل الأسماء المُضْمَرة، أي ضمائر الأشخاص وأسماء الإشارة والشرط والموصول والاستفهام، مبنيَّةً على جذر أحاديّ في مقابل الأسماء المُظْهَرة المبنيَّة على جذر ثلاثيّ تكون المقابلةُ في العربية بين الحروف من جهة، والأسماء والأفعال من جهة ثانية، مقابلة صرفيَّةً لا تتخلَّف؛ لأنَّ جميعَ الأفعال وجميع الأسماء بما فيها الضمائر حينئذٍ متصرِّفةٌ، بخلاف الحروف.

2.3. في مجال التركيب

لا ريبَ في أنَّ جمع الاسم والضمير في مقولة واحدة لم يكن قائمًا على اعتباراتٍ صرفيَّة عند النحويين العرب، لأنّ الضمائر عندهم تشبه الحروف. ولا بُدَّ إذن مِنْ أنْ يكون التفريق بين الحرف والضمير قائمًا على معايير أخرى غيرِ التصريف. وأهمُّ هذه المعايير التركيبُ؛ فالضمائر تحلُّ محلَّ الأسماء في نظام الخطاب الذي هو علَّة التقسيم للكلِم، فتكون للضمائر وظائفُ الأسماء المظهرة في مثل: (كتاب زيدٍ) و(كتابه)، و(رأيتُ زيدًا) و(رأيته)، وغير ذلك. وللمُبهَمات مواضعُ هي مواضعُ الأسماء المُظهَرة التي تدخُلُ معها في توزيعٍ تظهرُ منه وظائفُها. ففي البيت التالي:

قال لي: «كيف أنتَ؟» قلت: «عليلُ» *** سَهَرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلُ[45]

يأخذ اسمُ الاستفهام الذي أتعب النحويين وأفْسَدَ كلّ تعريفاتهم للاسم وظيفةَ الاسم (عليل) لدخولهما في توزيعين متناظِرَين في جملتَي السؤال والجواب، وليس لأنّه في حيِّز الفاعل أو المفعول به[46]:

كيف أنت ؟

[أنا] عليلٌ

رسم 1: التوزيع المتناظر

تبدأ رسالة الكتاب لسيبويه، -وهي تضمُّ الأبواب الأولى التي ترسمُ الإطار النظريّ- بباب علمِ ما الكلِم، يليه باب مجاري أواخر الكلِم الذي يضعُ الأُسُسَ لنظريةٍّ العامِل فيفرِّقُ في الحركة التي لها صورةٌ واحدةٌ في اللفظ بين حركة إعراب لا تكون إلا بتأثير عاملٍ من العوامل وحركةٍ يُبنى عليها اللفظُ بناءً لا يزول عنه تحت تأثير عامل. أمّا البابُ الثالث فباب المُسنَد والمُسنَد إليه. ويغيبُ الحرفُ عن هذا الباب غيابًا كاملًا؛ فتبدو القطيعةُ حاسمةً بينه وبين الاسم والفعل على مستوى التركيب، كما كانت القطيعة حاسمةً على مستوى الصرف، لأنَّ الحرف لا يتصرَّف، وكما ستكون قاطعةً على مستوى الدلالة في تعريف النحاة العرب في القرن الرابع للهجرة وما تلاه.

يستهلُّ سيبويه الباب على الشكل التالي:

«هذا بابُ المُسنَد والمُسنَد إليه، وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًّا؛ فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنِيُّ عليه، وهو قولُك: «عبدُ اللهِ أخوك»، و«هذا أخوك». ومثلُ ذلك: «يذهبُ عبد الله»؛ فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لمْ يكنْ للاسم الأوَّلِ بُدٌّ من الآخر في الابتداء[47].

لا مكان للحرف في باب المُسنَد والمُسنَد إليه، وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًّا. ومعنى أنَّ واحدَهما لا يغنى عن الآخَر أنَّ العلاقة بينهما ليست علاقةً في اتّجاه واحد، أي أنَّها ليست علاقةَ تبعيَّةٍ يحتاج فيها أحدُهما إلى الآخَر، والآخَرُ مُستغْنٍ عنه، وإنَّما هي علاقةُ اقتضاء متبادَل، فإنْ وُجِدَ أحدُهما وُجِدَ الآخَر حُكْمًا، وإنْ سقَطَ الآخَرُ حُكْمًا، وسقطَ الكلامُ كلُّه. ذلك أنَّ العلاقة بين العناصر التي تتشكَّلُ منها الجملةُ لا تنفكُّ من نوعٍ من النوعَين التاليين:

(1) إمّا علاقةُ تبعيَّةٍ في اتّجاه واحد بين عنصرَين (أ) و(ب) يقتضي فيهما الأوَّلُ الثاني -أو العكس- فلا يوجدُ إلا بوجوده، ولكنَّ الثاني مسْتغْنٍ عنه، قائمٌ بنفسه. مثال هذه العلاقة على مستوى التركيب علاقةُ النعت بالمنعوت؛ إذ لا يستغني

النعـت عـن المنعـوت، ولا يقـوم إلا بـه. أمّـا المنعـوت فمُسْـتغْنٍ عـن النعـت، قائـمٌ بنفسـه. ويمكـن التمثيـل لهـذا النـوع مـن العلاقـة بالشـكل التـالي:

أ ⇦ ب أو أ...⇨ ب

رسم 2: علاقة التبعية في اتّجاه واحد

(2) وإمّـا علاقـةُ اقتضـاء متبـادَل في الاتّجاهـين بـين العنصرَيـن (أ) و(ب)، فيقتـضي فيهـما الأوَّلُ الثـاني ولا يوجـدُ إلا بوجـوده، ويقتـضي الثـاني منهـما الأوَّلَ، فـلا يوجـد إلا بوجـوده. مثـالُ هـذه العلاقـة عـلى مسـتوى التركيـب علاقـةُ المبتدأ بالخـبر؛ إذ لا يسـتغني المبتـدأ عـن الخـبر، ولا يقـوم إلا بـه. والخـبرُ لا يسـتغني عـن المبتـدأ، ولا يقـوم إلا بـه. ويمكـن التمثيـل لهـذا النـوع مـن العلاقـة بالشـكل التـالي:

أ ⇦⇨ ب

رسم 3: علاقة الاقتضاء المتبادَل في الاتجاهين

لا يكـون النـوعُ الأوَّلُ مـن العلاقـة، وهـو علاقـة التبعيـة في اتجـاه واحـد، إلا في الفضـلات، أو في فضـلات الفضـلات، أيْ أنَّ العنـصرَ التابـعَ لا يكـونُ إلا فضلـةً. وقـد يكـون فضلـةً لواحـد مـن العنصرَيـن اللذيـن يشـكّلان نـواة الاقتضـاء المتبـادَل، أو فضلـةً لفضلـة أخـرى. أمّـا النـوع الثـاني، وهـو علاقـة الاقتضـاء المتبـادل في الاتجاهـين، فـلا يكـونُ إلا في نـواة الجملـة. وقـد يُكْتفـى بهـذه النـواة فتكـونُ النـواةُ جملـة، وقـد تتوسَّـعُ النـواةُ إلى مـا لا نهايـةَ لـه بفضـلات وفضـلاتِ فضـلات. وقـد تكـون النـواةُ بدورهـا عنـصرًا مـن عنـصُرَي نـواةٍ أخـرى، أو فضلـةً مـن فضـلات أحـدِ عناصرهـا حـين تحـلُّ الجملـةُ محـلَّ المفـرد.

يمثِّـلُ سـيبويه للمُسـند والمسـند إليـه بأسـماء مُظْهَـرةٍ أو مُضمَـرة هـي (عبـد اللـه) وأخـوك) و(هـذا)، وبفعـلٍ هـو (يذهـب). ويعنـي هـذا أنَّـه لا مـكان للحـرف في نـواة الجملـة؛ فـلا تكـون علاقـةُ الاقتضـاء المتبـادَل إلّا بـين الاسـم والاسـم، أو بـين الاسـم والفعـل. ولا تكـون بـين الحـرف والفعـل، أو بـين الحـرف والاسـم. ومـا قـد يظهـر فيـه الحـرفُ عنـصرًا مـن عنـصرَي النـواة في مثـل جملـة النـداء وجملـة القسـم فسـبيلُه أن

يُـؤَوَّلَ الحـرفُ فيـه، فـلا يؤخـذ بظاهـره.

انطلاقًـا مـن اعتبـاراتٍ بنيويّـة لا تسـتندُ إلا إلى التركيـب وأنمـاط العلاقـات الممكنـة فيـه مجـرَّدةً مـن دلالات الألفـاظ ومـن سـياقاتها، يجعـل أنـدرِه رومـان نـواةَ الجملـة التـي تضُـمُّ العنصرَيـن الضروريَّـين الوحيدَيـن أساسًـا لنظـام الخطـاب-أي لنظـام التركيـب-في كلِّ اللغـات، فيقـول:

«الجملـة وحـدة الخطـاب الكـبرى. وبمـا أنَّـه يكفـي في تشـكيل أيِّ نظـام وجـودُ عنصرَيـن، فـإنَّ الفرضيَّـة التـي نعتمدُهـا والتـي نقيـمُ الدليـلَ عليهـا، قائمـةٌ عـلى أنَّ نـواة الجملـة تكـوِّنُ نظامًـا بسـيطًا قائمًـا عـلى عنصرَيـن اثنَـين فقـط، تربـطُ بينهـما علاقـةُ اقتضـاء متبـادَل، وهـي علاقـةُ بنـاء جوهريّـةٌ حـاضرةٌ دائمًـا؛ فـلا يوجَـد واحـدٌ مـن العنصرَيـن إلا بوجـود الآخَـر. وبالتـالي، فـإنَّ تطويـر الجملـة وتوسـيعها لا يكـون إلا بفضـلات تتعلَّـق بالعنصرَيـن، وبفضـلات لهـذه الفضـلات المتعلِّقـة بالعنصرَيـن، فـلا مـكان إذن لعنـصر ثالـث في نواتهـا[48]:

مخطط الجملة

النواة	{س (+ ف ...)} ↔ {ص (+ ف...)}
الفضلات	↑↑↑↑ ↑↑↑↑
الفضلات	↑ {ف'(+...)} ↑ {ف'(+...)}
+	↑↑
الفضلات	{س'(+ف...)} {ص'(+ف...)}
	. .

رسم 4: مخطَّط الجملة

بيـد أنّ هـذه النـواة التـي يتحـدَّث أنـدره رومـان عنهـا لا تطابـقُ المسـند والمسـند إليـه اللذيـن تحـدَّث عنهـما سـيبويه إلّا بشـكل جـزئيّ؛ إذ العنـصران فيهـا ليسـا بالـضرورة كلمتـين[49]. أمّـا عنـد سـيبويه فالمُسـنَد والمُسـنَد إليـه لا يكونـان إلا كلمتَـين، وهـما اسـمان: اسـمٌ مبتـدَأٌ واسـمٌ مبنـيٌّ عليـه، أو اسـمٌ وفعـل؛ لأنَّ علاقـة الفعـل بالاسـم حينئـذٍ كعلاقـة

الاسم الأوَّل المبتدَأ بالاسم الثاني المبنيِّ عليه؛ فلا مكان للحرف في هذه الحالة.

3.3. في مجال الدلالة

يقول الزجّاجي (337هـ/949م) في تعريف الحرف، وهو التعريف الذي صار معتمَدًا في التراث النحويّ العربيّ كلِّه:

«وأمّا حدُّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسُه النحويّون، فهو أنْ يقال: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره نحو مِنْ وإلى وثُمَّ وما أشبه ذلك. وشرْحُه أنَّ «مِنْ» تدخلُ الكلامَ للتبعيض، فهي تدلُّ على تبعيضِ غيرها، لا على تبعيضِها نفسَها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غايةَ غيرِها[50].

واضحٌ أنَّ المعيارَ الذي يعتمد عليه الزجّاجي في تعريف الحرف معيارٌ قائمٌ على الدلالة. ولا يبدو أنّ هذا المعيار المرتبط بالمعنى كان أساسًا في القسمة الثلاثية عند العرب قديمًا، بل كان تعليلًا قام به نحويّو القرن الرابع وما بعده لقِسْمةٍ سابقةٍ كانت قائمة على معيار آخَر، أو على معايير أخرى ربَّما تكون الدلالةُ من بينها، إلا إنْ أخذْنا بالنصِّ المنسوب إلى الإمام عليّ بن أبي طالب (40هـ/661م) الذي تعادُ القسمةُ الثلاثيّةُ إليه؛ فقد جاء في رقعةٍ ألقاها إلى تلميذه أبي الأسود الدؤلي (69هـ/689م):

«بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرف. فالاسمُ ما أنبأ عن المسمّى، والفعلُ ما أنبأ عن حركة المُسمّى، والحرفُ ما أنبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعل» (أمالي الزجاجي، 238)[51].

يبدو تعريف الحرف عند الزجّاجيّ وعند مَن جاء بعدَه بأنّه «ما دلّ على معنى في غيره» ألْيَقَ بتعريفات القرن الرابع للهجرة وما تلاه، وهو العصر الذي بدا فيه واضحًا أثرُ المنطق الأرسطي في إحكام التعريفات اعتمادًا على معايير الدلالة، وفي العودة إلى مسائل النحو التي كانت استقرَّت قبل ذلك التاريخ بزمان طويل لتعليلها، وتدبُّر المخارج لها[52].

توقَّفَ أبو سعيد السيرافي (368هـ/979م) في شرْحِه لكتاب سيبويه أمامَ قوله إنَّ

الكلـمَ «اسـمٌ وفعـلٌ وحـرفٌ جـاء لمعنـى ليـس باسـم ولا فعـل»، فقـال:

وإنْ سـألَ سـائلٌ فقـال: لِـمَ قـال: حـرفٌ جـاء لمعنـى، وقـد علمْنـا أنَّ الأسـماء والأفعـالَ جـئْنَ لِمعـانٍ ؟ قيـل لـه: إنَّمـا أراد: **وحـرفٌ جـاء لمعنـى في الاسـم والفعـل**». «ووجـهٌ آخَـر، وهـو أنَّ قولَـه: «وحـرفٌ جـاء لمعنـى ليـس باسـم ولا فعـل» أي: جـاء لمعنـى، ذلـك المعنـى ليـس باسـم، أي ليـس بـدالٍّ عليـه الاسـم، «ولا فعـل»، أي بـدالٍّ عليـه الفعـل». «وفيـه جـوابٌ آخَـر، وهـو أنَّ حـروف المعـاني لَـمّا كانـت تدخـل لتغيـير معنـى مـا تدخـلُ عليـه، أو إحـداث معنـى لمْ يكـنْ فيـه، فـإذا انفـردت لم تـدلَّ عـلى ذلـك[53].

يعـبِّرُ المعنـى الأوَّل الـذي أشـار إليـه السـيرافي عـما اسـتقرَّ في الـتراث النحـويّ العـربيّ مـن نظـرٍ إلى الحـرف باعتبـاره يـدلُّ عـلى معنـى في غـيره، أي في الاسـم والفعـل. غـير أنّنـا نعتقـد أنَّ تعريـف الحـرفِ عنـد سـيبويه ليـس تعريفًـا يتعلَّـق بالدلالـة، بـل هـو تعريـفٌ سـالِبٌ؛ فـلا يُعـرَّفُ الحـرفُ بمـا هـو، بـل بمـا ليـس هـو؛ فالحـرفُ: «مـا ليـس باسـمٍ ولا فعـل». نعنـي بذلـك أنّ هويّـة الحـرف لا تتعلَّـق بدلالتـه، بـل تتعلَّـق بعـدم انتمائـه إلى واحـد القسـمَين الآخَرَيـن: الاسـم والفعـل. أمّـا قـول سـيبويه: «وحـرفٌ جـاء لمعنـى» فليـس فيـه أيُّ دليـلٍ عـلى تعريـف دلاليٍّ للحـرف باعتبـار المعنـى. وليـس هـذا القـولُ تعريفًـا في نظرنـا، وإنَّمـا هـو تخصيـصٌ للَفْـظ «الحـرف»؛ فهـذا اللفـظُ متعـدِّدُ الـدلالات في العربيّـة، وهـو يُطلَـق:

- على الكلمة، أيِّ كلمة؛

- وعـلى حـروف المعجـم مثـل الألـف والبـاء والجيـم والـدال التـي ليسـت بكلـمات وليـس لهـا دلالات؛

- وعـلى الحـرف الـذي هـو قسـيم الاسـم والفعـل مـن مثـل حـروف الجـر، وحـروف العطـف، وغيرهـا، وهـي التـي صـارت تُميَّـز في الـتراث بتسـميتها بـِ «حـروف المعـاني». وفي اعتقادنـا أنَّ هـذا المعنـى الثالـث بالضبـط هـو المقصـود بقـول سـيبويه: «وحـرفٌ جـاء لمعنـى».

نـودّ الآن أن نمـضيَ إلى أبعـدَ مـن هـذا في تدقيـق جملـة: «جـاء لمعنـى ليـس باسـم ولا

فعـل» لنقـرِّرَ أنّ عبـارة: «ليـس باسـم ولا فعـل» ليسـت في تقديرنـا نعتًـا للَفْـظِ (معنـى) الـوارد قبلهـا؛ فالجملـة تقبـل قراءتَـين مختلفتَـين:

- القـراءة الأولى: «جـاء لمعنـى» نعـتٌ لكلمـة (حـرف)، و»ليـس باسـم ولا فعـل» نعـتٌ لكلمـة (معنـى)؛ فيكـون المعنـى هـو الـذي ليـس باسـم ولا فعـل. وليسـت هـذه القـراءة مرضيَّـةً في تقديرنا؛

- القـراءة الثانيـة: «جـاء لمعنـى» نعـتٌ لكلمـة (حـرف)، فكأنّـه يقـول: «حـرفٌ آتٍ لمعنـى»، أو هـو «حـرفُ معنـى». أمّـا قولـه: «ليـس باسـم ولا فعـل» فليـس نعتًـا لكلمـة (معنـى) التـي تسـبقه، بـل هـو نعـت ثـانٍ لكلمـة (حـرف). فيكـون المقصـود: «وحـرفٌ ليـس باسـم ولا فعـل»؛ فكأنَّـه يقـول: «حـرفُ معنـىً غـيرُ اسـمٍ وغـيرُ فعـل» بضـمَّ (غـير) عـلى أنّهـا نعـتٌ لكلمـة (حـرف) المرفوعـة، وليسـت نعتًـا لكلمـة (معنـى) المجـرورة. ولـو وضعنـا كلمـة (الدلالـة) مـكان كلمـة (المعنـى) لظهـرت المسـألةُ بوضـوح، ولكانـت العبـارةُ: «وحـرفٌ جـاءَ لدلالـةٍ ليـس باسـم ولا فعـل».

دليلُنـا عـلى هـذا التحليـل أنَّ سـيبويه يعيـد اسـتخدام جملـة «ليـس باسـم ولا فعـل» في مواضـع أخـرى، وسـياقاتٍ أخـرى نعـرف منهـا أنَّهـا ليسـت نعتًـا للَفـظ (معنـى) الـوارد قبلهـا في النـصّ. ومـن أقـوى الأدلَّـة عـلى أنَّهـا ليسـت نعتًـا لكلمـة «معنـى» التـي سـبقتها، وأنَّهـا ليسـت بـأيٍّ وجْـهٍ مـن الوجـوه حديثًـا عـن دلالـة الحـرف، بـل هـي تحديـدٌ لهويَّتـه عـن طريـق السَّـلْب سـياقان يتكـرّر ان في أكـثرَ مـن موضـع مـن الكتـاب:

- في السـياق الأوَّل: تـأتي هـذه الجملـة وحدَهـا غـير مسـبوقةٍ بلفـظ «المعنـى» الـذي يُزعَـم أنَّهـا نعـتٌ لـه، ، كـما هـو الحـالُ في الموضعَـين التاليـين مـن الكتـاب حيـث تحـلُّ محـلَّ كلمـة «الحـرف» عبـارة «مـا ليـس باسـمٍ ولا فعـل»:

(1) يقـول سـيبويه في بـاب أَلِـف الوصـل إنَّ مـا لا يتمكَّـنُ مـن الأسـماء يضـارع الحـروف؛ فـَ(أَيْـمُ) و(أَيْمُـن) قـد تعامَـلُ الأَلِـف فيهـما معاملـة ألـف الوصـل فيقـال: «لَيْمُـنُ اللـه»، و»لَيْـمُ اللـه» «إذْ كانـت في مـا لا يتمكَّـنُ تمكُّـنَ مـا ذكرْنـا، **وضـارعَ مـا ليـس باسـمٍ ولا فعـل**»[54].

(2) ويقول في الكلمة التي تكون على حرفَين:»ولا يكون شيءٌ على حرفَين صِفةً حيث قلَّ في الاسم، وهو الأوَّلُ الأمْكن. وقد **جاء على حرفَين ما ليس باسمٍ ولا فعل**»[55]. وفي هذين الموضعَين تأتي عبارة «ليس باسمٍ ولا فعل» صلةً للموصول «ما»، فتكونُ عبارةُ «ما ليس باسم ولا فعل» تعريفًا مكافئًا للَفْظ «الحرف».

- في السياق الثاني: تأتي جملة «ليس باسم ولافعل» قبل لفظ «المعنى» الذي يُزعَمُ أنّها نعتٌ له، ما يعني أنَّها ليست نعْتًا للَفظِ (معنى)؛ إذ النعتُ لا يأتي قبل المنعوت. ويدلُّ هذا على أنَّ جملة «ليس باسم ولا فعل»منفصلةٌ تمامًا عن لفظِ (معنى)، ومرتبطةٌ بتحديد هويَّة الحرف في مقابلة الاسم والفعل باعتباره شيئاً آخَر، لا أنَّ معناه غيرُ معنى الاسم والفعل. وقد ورَد هذا في موضعين في الكتاب:

(1) يقول سيبويه في الموضع الأوَّل في علامات البناء: «وأمّا الفتح والضمُّ والكسرُ والوقف فللأسماء غير المتمكِّنة المضارعةِ عندهم ما **ليس باسم ولا فعل** مِمّا جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو سوف وقدْ، وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارَعة، **وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال** ولم تجيء إلا لمعنى»[56].

(2) ويقول في الموضع الثاني في عدد حروف الكلمة إنَّ الاسم لا يكون على حرفٍ واحد: «واعلَمْ أنَّه لا يكونُ اسمٌ مُظهَر على حرفٍ أبدًا، لأنَّ المُظهَر يُسكتُ عنده، وليس قبله شيءٌ، ولا يلحق به شيء، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليُجْحِفوا بالاسم فيجعلوه **بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل** وإنَّما يجيءُ لمعنى[57]. ويظهر في هذين الموضعَين كيف تنقلبُ المواقع، ما يسمح لنا بأن نعيد صياغة تعريف سيبويه لتأدية نفس المعنى:

الكلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ليس باسمٍ ولا فعلٍ جاء لمعنى/.

الكلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ليس باسمٍ ولا فعلٍ وإنَّما جاء لمعنى

تدلّ الأمثلةُ الأربعةُ التي ذكرناها على أنَّ جملة «ليس باسم ولا فعل» إنَّما هي وصفٌ للحرف، وليست وصفًا للمعنى؛ فهي إذن تعريف سالبٌ للحرف، وليست تعريفًا لدلالته. بيد أنَّ حدَّ الحرف بأنَّه ما دلَّ على معنى في غيره، بخلاف الاسم

والفعل، صار فيما بعد المُعتمَد في التراث النحوي العربي بلا منازع. وأغلب الظنّ أنَّ التعريف الدلاليّ قد أصبحَ أساسًا في تعريف أقسام الكلِم بتأثير المناطقة. ونجد صدىً واضحًا لهذا التأثير عند أبي بكر بن السراج (316هـ/929م) الذي يقول في تعريف الاسم: «الاسمُ ما دلَّ على معنى مُفْرَد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغيرَ شخص [...] وإنّما قلت: «ما دلَّ على معنى مفرد» لأفْرُقَ بينه وبين الفعل، إذا كان الفعلُ يدلُّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضرٌ، وإمّا مستقبَل»[58]. وقد استقرَّ هذا التصوُّرُ في التراث النحويّ العربيّ، وبلغ منتهى الدقَّة والإحْكام عند ابن الحاجب (646هـ/1248م) الذي يقول إنَّ الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ «لأنَّها إمّا أنْ تدلَّ على معنى في نفْسِها أوْ لا، الثاني: الحرفُ، والأوَّلُ إمّا أنْ يقترنَ بأحدِ الأزْمنة الثلاثة أوْ لا، الثاني: الاسمُ، والأوَّل: الفعلُ، وقد عُلِمَ بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منها»[59]. يعني بذلك أنَّ الاسم كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسِها غير مقرونة بزمان، والفعل كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها مقرونة بزمان، والفعل كلمةٌ تدلُّ على معنى في غيرها. وهكذا يكون حدُّ كلِّ واحدٍ من الأقسام مرتبطًا بالمعيار الذي على أساسِه جرى التقسيم. وهو تقسيمٌ يقوم في مرحلة أولى على التمييز بين الحرف من جهة، والاسم والفعل من جهة أخرى، قبل أن يُمَيَّزَ بين الاسم والفعل في مرحلة ثانية، كما رأينا عند سيبويه الذي لا يبدو تقسيمه معتمِدًا على الدلالة.

4. الفعل في مواجهة الاسم

ليس الحرف باسمٍ ولا فعل. يعني هذا القولُ الذي اعتبرْناه حدًّا للحرف، والذي توقَّفْنا طويلًا أمامه في الفصل السابق لأهمِّيته أنَّ قِسمةَ الكلِم في العربيّة قائمةٌ في جوهرها على المقابلة بين الاسم والفعل؛ فهما المقولتان الأساسيّتان في باب أقسام الكلِم، في نظام التسمية وفي نظام الخطاب. وتَظهر المقابلة الحاسمةُ بينهما عند سيبويه في مجالَي الصرف والتركيب أيضًا. أمّا النحويّون العرب اللاحقون المتأثِّرون بالمنطق الأرسطيّ فيجعلون المقابلة في الدلالة أساسًا في التعريف للتمييز بينهما.

1.4 في مجال الصرف

1.1.4. أبنية الأسماء وأبنية الأفعال

ذكرنا في الفصل السابق قولَ بول غارْد «إنَّ اللغات التي أبدعت نظرية أقسام الكلام، وهي الإغريقية ثم اللاتينية، هي من اللغات التي يكون مفهوم الكلمة بَدهِيًّا فيها. فالكلمةُ الإغريقية أو اللاتينيّة التي تلتصق بها لاحقةُ الإعراب أو لاحقة الشخص تحمل في ذاتِها علامةً شكليَّةً تدلُّ على وظيفتها في الجملة»[60].

ولا ريبَ في أنَّ ما يصدُقُ في الإغريقيَّة واللاتينيَّة يصدُقُ في العربيَّة أيضًا، بل ربَّما كان الأمرُ أكثرَ وضوحًا فيها. إذ تقدِّمُ العربيَّةُ في مستوى التصريف نموذجًا بالغَ الدقّة والوضوح والشفافية في التفريق بين الأسماء والأفعال. فإنْ أخذْنا الصيَغ الأولى للأسماء في العربيَّة، وهي الصيَغ المبنيَّة على ثلاثة صوامت -دون النظر إلى الصيَغ المتولِّدة عنها في مراحل لاحقة بالتوسعة والزيادة- وجدْنا الخلاف بين صِيَغ الأسماء الأفعال جليًّا بأبهى صوَرِه؛ فلا يمكن أن تختلط صيغ الأفعال الثلاث بصيغ الأسماء، وهي اثنتا عشرةَ صيغةً نظريَّةً ممكنةً، لا يتحقَّقُ منها عمومًا سوى عشرِ صِيَغٍ لأسباب صوتيةٍ هي تفادي الانتقال من ضمٍّ إلى كسر، أو الانتقال من كسْرٍ إلى ضمّ:

فَ	فُ	فِ
• فَعْل	• فُعْل	• فِعْل
• فَعَل	• فُعَل	• فِعَل
• فَعُل	• فُعُل	• فِعِل
• فَعِل	• *فُعِل	• *فِعُل

رسم 5: صيَغ الأسماء الأصول[61]

في مواجهة صِيَغ الأسماء العشرة هذه ثلاثُ صيَغٍ فقط للفعل الثلاثيّ المجرَّد:

عَ	عِ	عُ
• فَعَلَ	• فَعِلَ	• فَعُلَ

رسم 6: صيَغ الأفعال الأصول

يتبـيَّن مـن مقابلـة هـذه الصِّيَـغ أنَّ الفعـل لا يمكـن أنْ يلتبـس بالاسـم؛ فالتمييـز بينهـما أمـرٌ بَدَهـيٌّ قبـل أيِّ تركيـب، وقبـل النظـر في علامـات الشـخص وعلامـات الجنـس والعـدد، لأنَّ لـكلِّ واحـدٍ مـن الاسـم والفعـل صِيَغًـا مخصوصـةً تميِّـزُه تمييـزًا تامّـا عـن صِيَـغ القسـم الآخَـر، وهـو تمييـز تقـومُ بـه المصوِّتـات، مهـما كانـت الصوامـت التـي يتشـكَّلُ منهـا الجـذر.

ولا يختـلُّ هـذا التمييـزُ فيـما توسَّـعَ ودخلتـه الزيـاداتُ؛ فـلا تتشـابه صيَـغُ الأسـماء والأفعـال، بـل لـكلِّ واحـدٍ منهـما صيَـغٌ تخصُّـه؛ فالأفعـال المزيـدة (فاعَـلَ؛ أفْعَـلَ، اسـتفْعلَ...)، أو المُلحقـةُ (فوْعَـلَ؛ فيْعَـلَ، فنْعَـلَ ...) كلُّهـا مفتوحـةُ الآخِـر. أمّـا الأسـماءُ فمُعْرَبـةٌ. ومعنـى ذلـك أنَّ آخرَهـا لا يتحـرَّك حـين يُنظـرُ إليـه في ذاتـه خـارج التركيـب، والحركـةُ التـي تلحـقُ آخـرَه في أثنـاء تركيبـه حركـةُ إعـرابٍ متغـيِّرَةٌ بتغـيُّر وظيفتـه في الجملـة، ويتبعهـا التنويـن؛ فـلا يُمكـنُ أنْ يلتبِـسَ بالفعـل إلا في حـالاتٍ نـادرة في بعـض الكلـمات التـي تدخلُهـا حـروفُ العلَّـة حـين تخضـعُ لتكييفـات صوتيَّـة. مثـالُ هـذا فعـلُ (أَقْـوى) عـلى وزن (أفْعَـلَ) مـن (ق و ي) الـذي يعنـي: «افتقَـرَ، وخـلا ...»، واسـمُ التفضيـل (أَقْـوى) الـذي معنـاه: «أشـدُّ وأصْلَـب...». ولم يحصـل الالتبـاس هنـا بسـبب حـروف العلَّـة فحسـب، بـل أيضًـا لأنَّ اسـم التفضيـل ممنـوعٌ مـن الـصرف، فـلا يلحقـه التنويـن، ولـولا ذلـك لظهـرَ فيـه التنويـن، كـما في مثـل الفعـل (هَـوى) والاسـم (هَـوًى)، مـا يعنـي أنَّ الالتبـاس نـادرٌ جـدًّا بـين القسـمَين.

ربَّمـا كان مـن نتائـج هـذا التمييـز بـين الاسـم والفعـل عـلى المسـتوى الـصرفيّ أنَّ المعجـم العـربيَّ لا يحتـاج عمومًـا إلى أنْ ينـصَّ عـلى اسـميَّة الكلمـة أو فعليَّتهـا خلافًـا

لما يحدث في لغاتٍ مثل الانكليزيّة والفرنسية اللتين تكون فيهما الصِّيغةُ نفسُها اسمًا وفعلًا دون أدنى تمييز في شكلها؛ فيلتبِسُ كثيرٌ من أفعالها بالاسم حين يكون مُفردًا خارج التصريف كأنْ يكون (أَكَلَ) و(الأَكْلُ)، و(شَرِبَ) و(الشُّرْب) على صورة واحدة62. وهذا الالتباس أكثرُ حضورًا في الانكليزيّة، ولهذا يقول جاك روجيرو في المقابلة بينها وبين الفرنسية: «إنْ أخذنا المعجم واكتفينا بمداخله فلا شيءَ يميِّزُ الاسمَ من الفعل في الانكليزية. أمّا في اللغة الفرنسية وفي سائر اللغات الرومانية فإنَّ الاختلاف بين الفعل والاسم يظهرُ للعيان من خلال علامة الفعل غيرِ المُصَرَّف (infinitif)، مع استثناءات قليلة [63](bûcher, cendre, désir…)" كون فيها الأسماء على صورة الأفعال.

إنْ كان الاختلاف ظاهرًا للعيان بين الاسم والفعل في الفرنسيّة –وفيها ما فيها من التشارُك بين هذين القِسْمَين- فما بالُك بالعربيَّة التي لا يتَّفِقُ فيها البتَّةَ اسمٌ وفعلٌ إلّا في حالات التكييف النادرة ؟ ولا يزال في كلِّ فعلٍ في العربيَّة عددٌ من العلامات التي تميِّزه تمييزا تامًا عن الاسم. هذه العلامات هي التالية:

(1) أنَّ كلَّ فعلٍ فيه مورفيم لا ينفصلُ عنه بحالٍ من الأحوال، هو ضميرُه المتَّصِل الفاعل. وهذا الضمير في حال الغيبة علامةٌ عدميّة؛ فكلُّ فعل في العربيّة جملة، وليس فيها ما يقابِلُ (infinitif/infinitive) في الفرنسية والانكليزيّة. مثال ذلك في الفعل الماضي:

	المكوِّن الفعلي	الضمير المتَّصل
المتكلِّم	فَعَلْ	**تُ**
المخاطَب	فَعَلْ	**تَ**
الغائب	فَعَلَ	**ø**

رسم 7: المكوِن الفعلي مع ضميره

(2) أنَّ كلَّ فعلٍ فيه مورفيم يحدِّد سيرورة الحَدَث/الجِهة (aspect). وهذا المورفيم هو توزيعٌ مختلفٌ للضمير المتصل في موقعه من المكوِّن الفعليّ، فإنْ كان الضمير لاحقًا فالحَدَث منقطِع وإنْ كان الضميرُ سابقًا فالحَدَثُ غيرُ منقطع، كما يُظهره

الرسمُ التالي للفعل مصرَّفًا للمخاطَب المذكَّر المُفْرَد:

	الضمير المتَّصل	العنصر الفعليّ	الضمير المتَّصِل
الماضي/المنقطع		كَتَبْ	**تَ**
غير الماضي/غير المنقطع	**تَ**	كْتُبُ	

رسم 8: تصريف الفعل المنقطع وغير المنقطع

(3) أنَّ كلَّ فعلٍ فيه مورفيم دالٌّ على وُجهة الحَدَث، هو حركة فاء الفعل؛ ففتحةُ فاء الفعل دالٌّ على البناء للمعلوم (شَرِبَ)، وضمَّتُها دالُّ البناء للمجهول (شُرِبَ):

فَ	**فُ**
شَـرِبَ	شُـرِبَ
المبني للمعلوم	المبني للمجهول

رسم 9: البناء للمعلوم والمجهول

(4) وربّما كانت حركة عين الفعل الثلاثيّ المجرَّد في فترة من تاريخ العربيّة دالًّا على الفاعليّة، فتدلّ فتحةُ العين على أنَّ الفاعل قائمٌ بالفعل، والكسرة على أنّه قائمٌ بردِّ الفعل، والضمَّة على أنَّه متَّصفٌ به. وقد بقيت في العربيّة آثار شاهدةٌ على هذا الماضي من أبرزها ضمَّةُ العين:

حركة عين الفعل	فتحة العين: فَعَلَ	كسرة العين: فَعِلَ	ضمّة العين: فَعُلَ
	فَـعَـلَ	فَـعِـلَ	فَـعُـلَ
دلالة الصيغة	القيام بالفعل	ردّ الفعل	الاتّصاف بالفعل

رسم 10: سمة الفاعليّة

أمّا الأفعال المزيدة والملحَقة فليس في أبنيتها كلُّ ما في الثلاثيّ المجرَّد. غير أنّها جميعًا تتبع واحدًا من الأوزان المعروفة المضبوطة التي تميِّزُها من الأسماء، فلا تختلط بها إلّا في حالات التكييف النادرة[64].

2.1.4. الفعل أمثلة

لم يحدَّ سيبويه الاسم، بل اكتفى بتمثيله، فقال: «الاسم: رجلٌ وفَرَس»[65]، فاختلَفَ العلماءُ العرب بعدَه، «فقال أصحابُه: ترك تحديدَه ظنًّا منه أنَّه غيرُ مُشكِل، وحدَّ الفعلَ لأنه عنده أصعب من الاسم»[66]. غير أنَّ ابنَ الأنباريّ (577ه/1182م) يقدِّمُ تعليلًا لا يخلو من الفائدة؛ إذ يقول: «ومنهم مَن قال: لا حَدَّ له، ولهذا لم يحدَّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثال، فقال: «الاسم: رَجُل وفَرَس»[67].

لم يترك سيبويه حدَّ الاسم لبساطته، كما نقلَ الزجّاجيّ عن أصحابه، بل لبداهته. وربّما كان لذلك لا حدَّ له، كما ذكَر ابنُ الأنباري؛ فما كان بدهيًّا يصعُبُ حدُّه عند سيبويه الذي يقول:

" ألا ترى أن لو ان إنسانًا قال: ما معنى أيّان فقلت متى، كنت قد أوضحت. وإذا قال ما معنى متى قلت في أيّ زمان، فسألك عن الواضح، شقَّ عليك أن تجيء بما توضح به الواضح» (الكتاب، 4 /235).

في تقديرنا أنَّ سيبويه لم يحدَّ الاسم؛ لأنَّ الاسمَ عنده أوَّلُ بالوضع. وما كان كذلك فهو بدَهيّ لا يحتاج إلى تعريف. يقول سيبويه:

«واعلمْ أنَّ بعضَ الكلام أثقلُ من بعض؛ فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّنًا [...] واعْلمْ أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأنَّ النكرةَ أوَّلُ [...] واعْلمْ أنَّ الواحدَ أشدُّ تمكُّنًا من الجميع؛ لأنَّ الواحد الأوَّل [...] واعْلمْ أنَّ المذكَّرَ أخفُّ عليهم من المؤنَّث؛ لأنَّ المذكَّرَ أوَّلُ، وإنّما يخرجُ التأنيثُ من التذكير...»[68].

الاسمُ أوَّلُ، والفعلُ مأخوذٌ منه، كما يُؤخَذُ المؤنَّثُ من المُذَكَّر، والجميعُ من الواحد، والمعرفةُ من النكرة. وما كان أوَّلَ فإنَّ العناصرَ الأخرى تُوجَد بوجوده، وتُحدُّ بالنسبة إليه. أمّا هو فيوجد بنفسه، ويُعرَّف بوجوده. ما يعني أنَّ الأوَّلَ لا يُحتاجُ فيه إلى تعليل وجوده، بل يُكتفى بتقرير هذا الوجود[69].

الاسمُ هو الأصلُ في نظام التسمية؛ لأنَّ التسميةَ تكونُ أوَّلَ ما تكون بالأسماء؛

فلا يُحدّ. أمّا الفعل فليس كذلك، لأنّه يخرُج من الاسم كما يخرُج التأنيثُ من التذكير، والجمع من الواحد، والتعريف من التنكير. ولهذا يمكن حدُّه بالإحالة على الأصل الذي خرَج منه، أي بالاعتماد على التصريف، فيقال:

«أمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفْظِ أحْداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِما مضى، وما يكون ولم يقعَ وما هو كائنٌ لم ينقطع»[70].

في حدِّ الفعل عدد من الخصائص جُلُّها في مجال الصرف، ويظهر فيها أنَّ الفعلَ:

(1) **أمثلةٌ**، أي جداولُ تصريفيَّةٌ يُنظَرُ فيها أوَّلًا إلى هذا الجانب التصريفيِّ في توزُّعِها في جداول. «الفعلُ أمثلةٌ»: جملةٌ اسميَّةٌ مكوَّنةٌ من مبتدأ وخبرٍ، كما يقولُ النحويّون العرب. وعلاقةُ المبتدأ بالخبر عندهم هي علاقةُ الشيءِ بشيءٍ هو هو، أيْ إنَّ الخبرَ عينُ المبتدأ. وحين يقول سيبويه: «الفعلُ أمثلة» فيعني ذلك أنَّ الأمثلةَ هي الفعل، وأنَّ هذا هو جوهر الحدِّ عنده.

(2) **مُشتقّ**؛ فليس الفعلُ موضوعًا كالاسم، وليس له أوَّليَّةٌ كأوَّليَّة الاسم، بل هو أمثلة أُخِذَتْ من لفظِ أحداث الأسماء، أي من المصادر، وهي أسماء.

(3) يتوزَّع على **أبنيةٍ**؛ فهذه الأمثلةُ بُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع.

2.4. بين الصرف والدلالة

يعتمد حدُّ سيبويه للفعل على الجانب التصريفيّ، بخلاف حدود النحويّين العرب في القرن الرابع للهجرة وما تلاه من قرون. ومَن ينظر في حدِّ الفعل عند سيبويه يجدْ أنّه يختلف اختلافًا أساسيًّا عن جميع حدود النحويّين اللاحقين على الرغم من أنَّ بعضهم ينصّ على مجاراته لسيبويه، وعلى اتّباع ما جاء به في حدِّه للفعل. يقول الزجّاجيّ في حدِّه للفعل:

«الفعل على أوضاع النحويين ما **دلَّ على حدث وزمان** ماضٍ أو مستقبل نحو: قام يقوم، وقعَدَ يقعُد، وما أشبه ذلك. والحدث: المصدر. فكلُّ شيءٍ دلَّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل. فإن دلَّ على حدثٍ وحدَه فهو مصدر، نحو الضرب والحمْد

والقتل، وإنْ دلَّ على زمانٍ وحدَه فهو ظرف من زمان. **وهذا معنى قول سيبويه:** «وأمّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لِما مضى، ولِما يكون ولِما هو كائنٌ لم ينقطعْ»[71].

يبدو لافتًا في هذا النصّ محاولة التوفيق بين الحدَّين على الرغم من اختلاف زوايا النظر فيهما. وفي اعتقادنا أنَّ الاختلاف بينهما يطغى طغيانًا واضحًا على ما قد يبدو بينهما من وجوه الشبَه؛ فالحدُّ الذي يعطيه الزجّاجيّ حدٌّ قائمٌ على الدلالة؛ إذ الفعل فيه ما دلَّ على حدَثٍ وزمان. وهو ما نجده في التراث النحويّ العربيّ بصياغات قد تختلف قليلا أو كثيرًا عن هذه الصياغة، ولكنّها تبقى في جوهرها مشدودةً إلى هذا الاتّجاه، فيتميَّز الفعل عن الاسم بدلالته على حدث وزمان، أو حدثٍ مقترنٍ بزمان، أو حدثٍ مقترن بزمان محصَّل، أو حَدَثٍ مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، أو بغير هذه وتلك من الصيَغ التي تجمع بين «الحَدَث» و«الزمان»، أو «المعنى» و«الزمان» على غرار ما استقرَّ بعد ذلك في التراث: «الفعل ما دلَّ على معنى في نفسه مقرون بـزمان»، كما أنَّ الاسم يدلُّ على معنى في نفسه، ولكنه **معنى** غير مقرون بزمان.

«ما تنفردُ به الأفعال دون الأسماء، والأسماءُ دون الأفعال كثيرٌ»[72]، كما يقول ابنُ السرّاج. غير أنَّ معيار الدلالة الذي استُخدِمَ في المرحلة الأولى لتمييز الحرف من الاسم والفعل يُستخدَمُ في المرحلة الثانية للتمييز بين الاسم والفعل، كما يظهر في الرسم التالي:

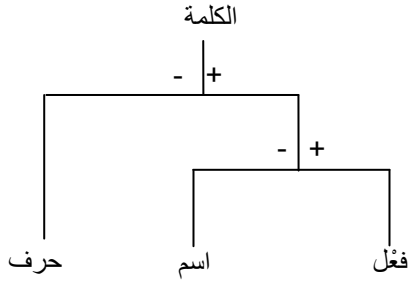

رسم 11: تقسيم الكلِم بحسب المعنى

يبدو من خصائص الأفعال عند سيبويه أنَّ الجانب الأساس في تعريفها جانبٌ

شـكليٌّ تصريفـيّ يتعلَّـق بأبنيتهـا واشـتقاقها وتوزُّعهـا في أمثلـة، وليـس جانبًـا دلاليًّـا معنويًّا يتعلَّـق بمـا يـدلُّ عليـه الفعـل. ويجـب تدقيـق النظـر فيـما ورَدَ في حـدِّ سـيبويه مـن تصريـحٍ بلفـظ «الأحـداث»، ومـن إشـارة غـير مبـاشرة إلى «الزمـان» حتّـى لا يُسـاءَ فهمُـه ويُحمَـلَ كلامُـه عـلى غـيرِ وجهـه. ويبـدو لنـا أنَّ إشـارة سـيبويه إلى «الأحـداث»، وإلى «مـا مـضى» و«مـا لم يمـض» ليسـت مـن بـاب الدلالـة حـين يُمعـنُ النظـرُ فيهـا، بـل هـي تأكيـد للجانـب التصريفـيّ في الحـدِّ، كـما يظهـر مـن شرحِنـا فيـما يـلي:

(1) **الزمـان:** إنَّ تقسـيمَ سـيبويه للزمـان هـو تقسـيمٌ إلى «مـا مـضى ومـا لم يمْـضِ»، أي هـو تقسـيمٌ أقـربُ إلى أنْ يكـون في قسـمين منـه إلى أنْ يكـون في ثلاثـة أقسـام، انطلاقًـا مـن تصريـف الفعـل في العربيَّـة في صيغتَـين اثنتـين: (فَعَـلَ / يَفْعَـلُ). فليـس الزمـان الـذي يتحـدَّث عنـه سـيبويه زمانًـا مُطلقًـا خـارج اللغـة ينقسـم إلى مـاضٍ وحـاضرٍ ومسـتقبَل، وإنَّمـا هـو زمـانٌ مرتبـطٌ بتصاريـف اللغـة، منقسـمٌ بانقسـام أبنيتهـا. ولـو طُـوِّرَ هـذا الاتجّـاهُ الـذي ظـلَّ في الكتـاب بـذرةً لـكانَ فتحًـا عظيـمًا في النظـر إلى قيمـة التصريـف في العربيـة، وإلى أنَّ دلالتـه إنَّمـا هـي دلالـةٌ عـلى سـيرورة الفعـل في انقطاعـه أو عـدم انقطاعـه، فـلا تُطابـقُ التقسـيم الثـلاثيَّ للزمـان . غـير أنَّ اللاحقـين انخرطـوا في قسـمةٍ دلاليَّـةٍ ثلاثيَّـة للزمـان لا تُوافِـقُ تصاريـفَ الفعـل في العربيّـة، ويمكـن8 التمثيـلُ لهـا بمـا يقولـه ابـنُ الـسرّاج: «الفعـلُ مـا دلَّ عـلى حـدَثٍ وزمـان. وذلـك الزمـان **إمّـا مـاض، وإمّـا حـاضرٌ، وإمّـا مسـتقبَل**»[73]. وهـذه قسـمةٌ ثلاثيَّـةٌ لا تطابـقُ القِسْـمةَ الثنائيَّـة بـين «**مـا مـضى**» و«**مـا لمْ يمـضِ**» التـي تـتردَّدُ في أكـثرَ مـن موضـعٍ في الكتـاب:

«والأمثلة دليلة على **ما مضى وما لم يمضِ**»[74]،

«ويتعـدّى [= الفعـلُ] إلى الزمـان نحـو قولـك: ذَهَـبَ؛ لأنَّـه بُنِـيَ **لمـا مـضى منـه ومـا لم يمـض** [...] ففيـه بيـانُ **مـا مـضى ومـا لم يمـضِ منـه**»[75]،

«وإنما جُعِلَ في الزمان أقوى لأنَّ الفعل بُنيَ **لِما مضى منه وما لم يمْضِ**»[76].

ويبـدو لافتًـا أنَّ الـتراث النحـويّ العـربيّ لم يبتكـرْ في تاريخـه الطويـل بعـد سـيبويه مصطلحًـا يعـبِّرُ بـه عـن هـذه القسـمة الثنائيَّـة؛ فلـم يُبتـدَعْ مصطلـحٌ لهـذا الـذي «لم

يمْـضِ»، والـذي يقـال عنـه إنَّـه يشـمل الحـال والاسـتقبال، في مقابـل «مـا مـضى»، بـل ذهـب النحويـون إلى مصطلَـح واقـعٍ عـلى مسـتوى آخَـرَ مغايـرٍ تمامًـا لمصطلحـات «مـا مـضى»، و«مـا لم يمـضِ» هـو مصطلـح (المضـارِع) المنتـزَع مـن حديـث سـيبويه في إطـار آخَـر هـو إطـار نظريّـة العامـل عـن «الأفعـال المضارِعـة لأسـماء الفاعلـين التـي في أوائلهـا الزوائـد الأربـع»[77].

(2) **الأحـداث:** إنَّ الدلالـة عـلى الحـدث في حـدِّ سـيبويه إنَّمـا هـي في الحقيقـة دلالـة المصـدر، لا دلالـة الفعـل، أي أنَّ الفعـل في نهايـة الأمـر لا يـدلُّ عـلى حـدَث، لأنَّ الفعـل مجـرَّدُ أمثلـة -أي جـداولُ تصريفيّـة- ولا تـدلُّ الجـداول عـلى الأحـداث، بـل تـأتي لتقسـيم الزمـان إلى مـا مـضى ومـا لم يمْـضِ؛ لأنَّ الزمـان خـطٌّ لا عـرضَ لـه ولا عمـقَ، فيمكـن للأمثلـة أن تقسـمه. أمّـا مـا كان لـه «جُثّـة» فيُعـبَّرُ عنـه بالأسـماء.

ليسـت الأمثلـةُ عنـد سـيبويه -أي الأفعـال- مُحدَّثًـا عنهـا، ولا مُحدَّثًـا بهـا خلافًـا لِـما يُظـنّ؛ فهـذا مـن وظائـف الأسـماء -جامـدةً أو مصـادر. أمّـا الأمثلـة -أي الأفعـال- فإنَّمـا تضـعُ هـذا المُحـدَّثَ بـه فيـما مـضى، أو فيـما لم يمْـضِ مـن الزمـان. يقـول سـيبويه: «فالأسـماءُ المُحـدَّثُ عنهـا، **والأمثلـةُ دليلـةٌ** عـلى مـا مـضى ومـا لم يمـضِ مـن المُحـدَّثِ بـه عـن الأسـماء -وهـو الذهـابُ والجلـوسُ والـضربُ- وليسـت الأمثلـةُ بالأحـداث، ولا مـا يكـون منـه الأحـداث، وهـي الأسـماء»78. ويعنـي هـذا أنَّ التسـميةَ تقـومُ بهـا الأسـماء؛ فهـي الأولى، وهـي إذن المُحـدَّثُ عنهـا، وهـي المُحـدَّثُ بهـا في آنٍ واحـدٍ. والأفعـال لا يُـؤتى بهـا ليُتحـدَّثَ عنهـا، ولا ليُتَحـدَّثَ بهـا، وإنَّمـا هـي تصاريـفُ تجعـل المُحـدَّثَ بـه فيـما مـضى، وفيـما لمْ يمـضِ مـن الزمـان. ولـو شـئنا التمثيـل لهـذا الـرأي لقلنـا إنَّ في جملـةٍ مـن قبيـل: (ذَهَـبَ زيـدٌ) فيهـا مُحـدَّثٌ عنـه هـو الاسـم (زيـد)، وفيهـا مُحـدَّثٌ بـه ليـس الفعـل (ذَهَـبَ)، بـل المصـدر الـذي هـو الاسـم (ذهـاب) الـذي اشـتُقَّ الفعـلُ منـه. وأمّـا الفعـل (ذَهَـبَ) فهـو دليـلٌ بصورتـه وتصريفـه عـلى وزن (فَعَـلَ) عـلى أنَّ الذهـابَ كان فيـما مـضى.

3.4. في مجال التركيب

يقول سوفاجو (Sauvageot): «يمكن من الناحية النظريَّة الاعتقاد بأنَّ تقسيم الكلام يفترِض أنْ يكون لكلِّ كلمة وظيفةٌ محدَّدَةٌ تختصُّ بها، وأنْ يدلَّ شكلُ الكلمةِ على وظيفتِها؛ فتكون الكلمةُ التي هي فعلٌ مختصَّةً بالتعبير عن المُسنَد، والصفةُ مختصَّةً بالتعبير عن الوصف، إلخ.»[79]. غير أنَّه يعتقد أنَّ ما قيل في وصف اللغات المختلفة يكذِّبُ هذا الاعتقاد؛ إذ ليس في كثيرٍ من اللغات مطابقةٌ بين شكل الكلمة على المستوى الصرفي ووظيفتها في التركيب.

أمّا البحث عن مطابَقة كاملة بين شكلِ الكلمة ووظيفتها فغايةٌ لا تُدرَك، لا في العربيَّة، ولا في غيرها. بيد أنَّه يبدو أنَّ في التقسيم الصرفيّ للكلمات في العربيَّة ما يجدُ له صدىً في وظائفِها في الخطاب، بخلاف ما عليه الحال في لغاتٍ أخرى؛ إذ يجدُ التمييز الواضح الصريح بين الاسم والفعل على المستوى الصرفي في نظام التسمية، أي على مستوى الكلمة المفردة حين يُنظرُ إليها في ذاتِها، تعبيرًا واضحًا عنه في نظام التركيب، أي حين يُنظَر إلى وظائف الكلِم في الخطاب في علاقاتها بغيرها. ولئن كانت للاسم مواضعُ كثيرةٌ في العربيَّة فإنَّ أهمَّ موضعٍ من مواضعه هو أنَّه دائمًا المُحدَّثُ عنه في أيِّ خطاب، أي هو العنصرُ الذي يُبنى عليه كلُّ كلام. ويظهرُ هذا في التراتبيَّة التي يقيمها سيبويه بين الاسم والفعل؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى:

«ألا ترى أنَّ الفعلَ لا بُدَّ له من الاسم وإلا لم يكنْ كلامًا، والاسمُ قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا»[80].

يبدو الاختلاف بين الاسم والفعل حاسمًا في هذه المسألة؛ إذ يمكنُ أن يكتفيَ الخطابُ بالأسماء؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأولى، وهي الأصلُ في نظام التسمية. والاسمُ دائمًا هو المُحدَّثُ عنه، وهو أيضًا المُحدَّث به عند سيبويه:

«فالأسماءُ المُحدَّثُ عنها، و**الأمثلةُ دليلةٌ** على ما مضى وما لم يمضِ من المُحدَّثِ به عن الأسماء -وهو الذهابُ والجلوسُ والضربُ- **وليست الأمثلةُ بالأحداث، ولا ما يكون منه الأحداث، وهي الأسماء**»[81].

لا بُـدَّ مـن الاسـم في كلِّ كلام، بـل قـد يُكتفـى بالأسـماء وحدهـا في الـكلام مـن دون الحاجـة إلى أقسـام أخـرى. أمّـا الفعـلُ فليـس كذلـك، لأنَّـه لا يُكتفـى بـه كـما يُكتفـى بالاسـم، بـل ليـس وجـوده ضرورةً في نظـام التركيـب[82]. ويعنـي هـذا التصـوُّرُ للفعـل أنَّـه لا أوَّليَّـة لـه.

ويمكـن أنْ نشـير إلى اختـلافٍ جوهـريٍّ بـين الاسـم والفعـل عـلى مسـتوى نظـام الخطـاب في العربيَّـة، وهـو اختـلافٌ لم يتحـدَّث عنـه القدمـاء، ولا المعـاصرون. فنحـن نـرى أنَّ الاسـمَ مفـرَدٌ. أمّـا الفعـل عندنـا فهـو دائمًـا جملـةٌ؛ لأنَّ المكـوِّنَ الفعـليَّ فيـه لا ينفـكُّ مـن ضميره المتَّصِـل بـه سـابقًا أو لاحقًـا (تَكْتُـبُ / كَتَبْـتَ)، وبـارزًا أو مسـتتِرا (كَتَبْـتَ / كَتَـبَ∅)؛ فـكلُّ فعـلٍ في العربيَّـة جملـة؛ لأنَّـه مُـصرَّف. وليـس في العربيَّـة فعـلٌ غـيرُ مُـصرَّف يُقابـلُ مقابلـةً تامَّـةً مـا يُسـمى بالفرنسـية والانكليزيـة (infinitif/infini-tive). وأقـربُ الصِّيَـغ العربيّـة إلى هـذا الفعـل غـير المُـصرَّف هـي صيغـة المصـدر، ولكـنَّ المصـدر في العربيـة اسـمٌ وليـس بفعـل[83].

تعتمـد القسـمة الثلاثيَّـة في العربيَّـة إذن عـلى نظـام التسـمية ونظـام الخطـاب، وتقوم عـلى مرحلتـين اثنتين:

(1) في المرحلـة الأولى منهـما يُعـزلُ الحـرفُ، لأنَّـه ليـس باسـم ولا فعـل. ويعتمـدُ عـزلُ الحـرف عـلى معايـير التصريـف والتركيـب عنـد سـيبويه، يضـافُ إليهـا معايـير دلاليـة عنـد اللاحقـين.

(2) في المرحلـة الثانيـة منهـما يوضـع الفعـل في مقابلـة الاسـم اعتـمادًا عـلى التصريـف والتركيـب عنـد سـيبويه، يُضـاف إليهـا معايـير الدلالـة عنـد اللاحقـين.

يسـمح التمييـز في المرحلتـين السـابقتين اعتـمادًا عـلى معايـير الـصرف والتركيـب والدلالـة بالرسـم التـالي لأقسـام الكلـم:

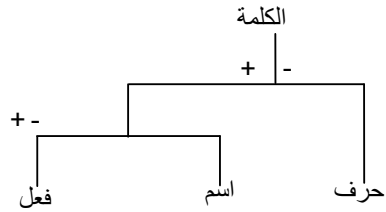

1- الحرف ليس باسم ولا فعل

2- الفعل أمثلة

رسم 12: القسمة الثلاثيّة

5. شُبَهٌ على القسمة الثلاثية

فيما يلي نردُّ على شُبَهٌ قد تورَدُ على القسمة الثلاثيّة للكلم.

1.5. أسماء الأفعال/الخوالف

أجمعَ العلماءُ العرب على أنَّ الكلمةَ ثلاثةُ أقسام. غير أنَّهم اختلفوا في تصنيف ما يُعرَف بأسماء الأفعال في داخل هذه القسمة؛ فقال جمهورُ البصريين إنها «أسماءٌ حقيقيَّة. وقال بعض البصريين إنها أفعالٌ استُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماء. وذهب الكوفيّون إلى أَنَّها أفعال حقيقيَّة...»[84]. ورأى بعض علماء العربيَّة من غير المشاهير أنَّها ليست بأسماءٍ ولا أفعالٍ، بل يجب أنْ تكون في قسمٍ خاصٍّ بها، فجعل للكلام قسمًا رابعًا سمّاه»الخالفة»[85]، أو «خالفةَ الفعل»[86].

لم يكن الاختلاف في تصنيف أسماء الأفعال، أو الخوالِف، أمْرًا غيرَ متوقَّع، بل كان غريبًا أنْ يكون الأمرُ بخلاف ذلك؛ فهذه الخوالفُ لا تجتمعُ فيها الخصائصُ التي رأيناها في الاسم ولا في الفعل في مجالات الصرف والتركيب والدلالة التي رأينا اعتماد النحويين العرب عليها بدرجات متفاوتة في أقسام الكلِم.

أكثرُ أسماء الأفعال «موضعُها من الكلام الأمر والنهْي»[87]، ولها معاني الأفعال؛ فمعنى (صَهْ!): «اسْكُتْ»، ومعنى (مَهْ!): «اكْفُفْ». غيرَ أنَّها ليست بأفعال؛ لأنه ليس لها أبنيةُ الأفعال وتصاريفها، وهي «لم تُؤْخَذْ من أمثلة الفعل»[88]، وليس لها ما للأفعال في مجال التركيب ونظام الخطاب.

وأسماءُ الأفعال قد يلحقُ بعضَها التنوينُ، كما يلحق الأسماء؛ فيقال: (صَهْ!) و(صَهٍ!)، و(مَهْ!) و(مَهٍ!)[89]. غير أنَّها ليست بأسماء؛ لأنها ليست متصرِّفة، ولا تُعربُ

إعـراب الأسـماء، ولا تأخـذُ وظائفَهـا، ولا تقبـل علاماتهـا، ولا تتركَّـبُ فيـما بينهـا في نظـام الخطـاب.

كان لا بُـدَّ إذن مـن أنْ تثـيرَ أسـماء الأفعال/الخوالِـفُ إشـكالًا في تصنيفهـا. وهـو إشـكالٌ يُشـبهُ في بعـض وجوهـه مـا أثارتـه مـن إشـكال في أقسـام الـكلام في الـتراث الإغريقي-اللاتينـي. فقـد كانـت الخالفـة (interjection) في الـتراث اليونـاني داخلـةً في قسـم مـا يُدعـى بـ (adverbe)[90] .ثـم تباهـى أصحـاب النحـو اللاتينـي بإضافتهـا قِسْـمًا تاسـعًا مسـتقِلًّا بنفسـه[91]. وحـين عـدَّدَ بيـار غـيرو (Pierre Guiraud) أقسـام الـكلام التسـعة في الفرنسـية سـمّى القسـم التاسـع: التعجُّـب (l'exclamation) مـرَّةً، وسـمّاه الخالفـة (l'interjection) مـرَّةً أخـرى، وجعـلَ قيمتَـه «قيمـةً دلاليَّـةً محضـة دون وظيفـة نحويَّـة[92].

لهـذه الخوالـف خصوصيَّـة ليسـت لأقسـام الكلِـم، أو لأقسـام الـكلام. ويبـدو أنَّ بعـض علـماء النحـو اللاتينـي كان قـد فطِـنَ إلى أنَّ هـذا القسـم مختلـفٌ عـن غـيره من الأقسـام العاديَّـة الأخـرى؛ لأنَّـه يمكنـه وحيـدًا أنْ يشـكِّلَ قـولًا بصـورة جزئيَّـة أو بصـورة شـاملة[93]. وفي مناقشـات العلـماء العـرب القدامـى مـا يـدلُّ دلالـةً واضحـةً عـلى إدراكهـم خصوصيَّـة الخوالِـف، بـل عنـد بعضهـم إشـاراتٌ مهمَّـة إلى أنَّهـا لا تُشـبهُ غيرَهـا مـن الكلِـم. إذ ينقـل الأشـموني عـن «كثـيرٍ مـن النحويـين منهـم الأخفـش» (207هــ/823) «أنَّ أسـماء الأفعـال لا موضـعَ لهـا مـن الإعـراب»[94]. ويعنـي هـذا القـول أنَّهـا لا تشـبه المفـردات، بـل تُشـبه الجمـلَ، لأنَّ الجمـل هـي التـي لا محـلَّ لهـا مـن الإعـراب، وتأخـذ محـلًّا مـن الإعـراب حـين تقـع «موقـعَ المفـرد، نحـو: (السَـخِيُّ يُعطـي)، أي: مُعْـطٍ. وقِـسْ عليـه»[95].

بيـد أنَّ علـماء العربيّـة لم يسـتطيعوا تخطّـي هـذه الملاحظـات، فظلّـوا أسرى القسـمة الثلاثيّـة للكلِـم، ولم يسـتطيعوا الخـروج عليهـا، فجعلـوا الخوالـف بـين الأسـماء مـرّةً، وبـين الأفعـال مـرَّةً أخـرى. وحـين خـرجَ بعضُهـم عـلى هـذه القسـمة جعـل الخوالـف قسـمًا رابعًـا يُضـاف إلى أقسـام الاسـم والفعـل والحـرف، فلـم يُلتفَـت إليـه.

ليسـت الخوالف/أسـماء الأفعـال داخلـةً في قسـمٍ مـن الأقسـام الثلاثـة المعروفـة في

العربية، كما هو شائعٌ مستقِرٌّ في التراث النحويّ العربيّ منذ زمان طويل؛ فلا هي أسماءٌ ولا هي أفعالٌ ولا هي حروف. وليست الخوالف قسمًا رابعًا قائمًا برأسه كما قال بعضُهم، لأنَّها ليست قسمًا من أقسام الكلِم؛ فلا هي قسمٌ رابعٌ ولا خامسٌ ولا عاشر. ولنا في التدليل على هذا الموقف ثلاثة أدلَّة أساسيَّة:

1.1.5. الخوالف بين البساطة والتركيب

جاءت تسميةُ «أسماء الأفعال» اعتمادًا على عنوان بابٍ من أبواب كتاب سيبويه: «بابٌ من الفعل سُمِّيَ **الفعلُ** فيه بأسماء لم تُؤْخذْ من أمثلة الفعل الحادث. وموضعُها من الكلام الأمرُ والنهْي»[96]. والنصُّ ملتبس؛ لأنَّ (الفعل) استُخدِمَ فيه بمعنَيين مختلفَين: المعنى المعجميّ العامّ لِلَفْظِ (الفعل) الذي يعني «العمَل، الحَدَث، إلخ.» في أوَّل النصّ، والمعنى الاصطلاحيَ الذي يراد به مصطلح الفعل الذي هو قسيمُ الاسم والحرف في آخِره في عبارة «أمثلة الفعل الحادث». فمعنى الباب إذن أنَّ العربيَّة التي تسمّي الفعلَ/العملَ/الحَدَثَفي العادة بأمثلةٍ من قبيل (فَعَلَ/ فَعِلَ/أَفْعَلَ) قد تسمّيه أحيانًا تسمياتٍ ليست مبنيَّةً على غرار هذه الأمثلة. فمعنى (الفعل) يقابلُ في الفرنسيَّة والانكليزيّة -على سبيل التقريب والتوضيح فقط-: (action/action, opération/operation) في معناه المعجميّ الأوّل، و(verbe/verb) في معناه الاصطلاحيّ الثاني.

يَجمع النحويّون العرب في هذا القسم الذي يسمّونه «أسماء الأفعال» -وهو الذي قيل عنه إنَّه «الخالفة»- أربعة أصناف هي:

(1) مصادرُ، مثل: (رُوَيْدَ!).

(2) أسماءُ أفعال وأصوات، مثل: (صَه!).

(3) ظروفٌ مضافة، مثل: (أمامَك!).

(4) حروف جرٍّ مع المجرور، مثل: (عليك!)[97].

وقد نجد عند بعض النحويّين العرب الآخَرين تصنيفات تعتمد على معايير أخرى كتصنيف الأشموني الذي يرى أنَّ أسماء الأفعال «على ضربَين: أحدهما ما

وُضِع من أوَّل الأمر كذلك كـ (شَتّان) و(صَهْ)، والثاني ما نُقِل عن غيره، وهو نوعان: الأوَّل منقولٌ عن ظرف، أو جار ومجرور نحو (عليك) بمعنى «إلْزَمْ [...] والنوعُ الثاني منقولٌ من مصدر، وهو على قسمَين: مصدرٍ استُعمِلَ فعلُه، ومصدرٍ أُهْمِلَ فعلُه»[98]. غيرَ أنَّ ما يهمّنا من هذه التصنيفات في قضيّة أقسام الكلِم أنَّ أسماء الأفعال إمّا مفرداتٌ مثل «صَه!» و«مَه!»، وإمّا مركَّبات لم توضعْ لتكون أسماء أفعال، بل نُقلت عن وضْعها الأوَّل، واستُعمِلَت استعمال أسماء الأفعال المفرَدة مثل (عليك!) و(أمامك!) و(حَذَرَك!). وينبغي في هذه المركَّبات التمييز بين متماثِلَين:

(1) (أمامَكَ) التي هي تركيبٌ حُرٌّ في مقابل (أمامي) و(أمامَه) و(أمامَها)، إلخ. وقد يدخل هذا التركيب الحُرُّ في جملةٍ من قبيل: (أمامَك مستقبلٌ زاهرٌ فلا تضيِّعْه)، وهي هنا مكوَّنةٌ من كلمتَين مختلفتَين: الاسمُ الدالُّ على المكان: (أمامَ) وضمير المخاطَب الذي هو أيضًا قسمٌ فرعيٌّ من أقسام الاسم:(كَ).

(2) (أمامَكَ !) التي هي تركيبٌ مُقيَّدٌ، فتكونُ قولًا تامًّا وتنتهي بتنغيمٍ هو تنغيم الانفعال. هذا التركيبُ المقيَّد بمنزلة أسماء الأفعال المفردة في أنَّه معدود محفوظ في الذاكرة. وعلى المعجم أن يُسجلَّه كما يُسجِّلُ المتلازمات والمسكوكات التي لا تكون مجرَّد حصيلة جمعٍ للعناصر المكوِّنة لها، بخلاف المركَّبات الحرَّة التي لا يطالها الحصر. غير أنَّ تركيبها يعني أنَّها ليست في الأصل كلمةً تدخُلُ في القِسمة المعروفة للكلِم، كما لا تدخُلُ العبارات المسكوكةُ والمتلازمات في تقسيم الكلِم، وإنْ كانت تراكيبَ مقيَّدة يُسجِّلُها المعجم لحفْظِها.

2.1.5. الخوالف والتنغيم

من المبادئ المقرَّرة في اللسانيّات ما يُسمّى بالتقطيع المزدوِج الذي تُحلَّل فيه سلسلة الكلام على مستويَين اثنين: أوَّلهما في تقطيعها إلى وحداتٍ دالَّةٍ هي المورفيمات، وثانيهما تقطيع هذه الوحدات الدالّة إلى وحدات أدنى منها غيرِ دالَّةٍ هي الفونيمات. ويعتبرُ ماريو روسّي (Mario Rossi) أنَّ فوق هذين المستوَيَين مستوىً ثالثًا هو التنغيم؛ فلا كلام بلا تنغيم، والتنغيم الختاميّ، أي التنغيم الذي

تنتهي به الجملة، «يجب أنْ يُعتبَرَ واحدًا من المشترَكات بين جميع اللغات»، وهو يدلُّ على أنَّ المُسْنَد، أي المُحدَّث به، قد جرى التعبيرُ عنه. ويرى روسّي أنَّ لغةً مثل اللغة الفرنسية فيها ثلاثة مستويات من التنغيم النهائي في آخِر الجملة، وهي للإثبات المحايِد، وللاستفهام المحايِد، وللإثبات الانفعالي، «وتدلُّ مستويات التنغيم الثلاثة هذه بدون أيِّ لبْس، على أنَّ الرسالة قد انتهتْ»[99].

لا تخلو العربيَّةُ من تنغيم تُختتمُ به الجملة فيعني انتهاء الكلام. فجملة الإثبات تنتهي بنغَمٍ هابط، وجملةُ النفي تنتهي بنَغَمٍ صاعد. أمَّا الألفاظ المفردة حين تُؤخَذ منعزلةً خارجَ الخطاب مثل (رجُل) و(فَرَس) فليست معنيَّةً بتنغيم الإثبات ولا الاستفهام ولا الانفعال، لأنَّ هذه الأنواع من التنغيم لا ترتبط بالمعجم، وبمفردات اللغة حين يُنظَرُ إليها في ذاتها، بل ترتبط بعمليّة التواصُل، أي بالجمَل في أثناء الخطاب.

بيد أنَّ الخوالف/أسماء الأفعال في العربيّة وفي غيرها من اللغات، يصاحبُها تنغيم انفعاليّ. ما يعني أنَّها لا يُمكنُ أنْ تُعامَلَ معاملةَ المفردات مثل رجُل وفَرَس، سواءٌ كانت مُركَّبة مثل (أمامَكَ!) أو مفردَةً مثل (صَه!)، وإنَّما هي من طبيعة أخرى، فلا يمكنُ أنْ توضعَ على نفس مستوى الكلمات التي تُصنَّف إلى أسماءٍ، أو أفعال، أو حروف، أو غير ذلك؛ فكلمات الأقسام الثلاثة في العربيّة، وكلمات الأقسام الثمانية أو التسعة في الفرنسيّة والانكليزيّة، ليست معنيّةً بالتنغيم حين تكون منفردة يُنظرُ إليها في ذواتها قبل أن تدخلَ في كلام. وإنَّما التنغيمُ للجملة التي تدخُلُ فيها. وقد تنتهي جملةُ الإثباتِ بنفسِ الكلمةِ التي تنتهي بها جملة الاستفهام مثلًا، فيكون لكلٍّ واحدةٍ منهما تنغيمٌ مختلِفٌ لا علاقةَ للكلمة به. فإنْ قلتَ في الإثبات وفي الاستفهام: (جاء الرجلُ.) و(هل جاء الرجلُ ؟) فإنَّك تكون أمام تنغيمَين مختلفَين لا علاقة لكلمة (الرجل) بهما؛ لأنَّ التنغيم لجملة الإثبات وجملة الاستفهام دون علاقةٍ بالكلمات التي تتشكَّلُ الجملةُ منها.

انطلاقًا من هذا التحليل يمكنُ النظرُ إلى الخوالِف على أنَّها تختلفُ اختلافًا

جوهريًّا عن غيرِها من أقسام الكلم؛ إذ كلُّ خالفةٍ منها كلام يتميّز عن غيره من أنواع الكلام بأنَّ له تنغيمًا مختلفًا يخصُّه، هو تنغيم تعبيريٌّ انفعاليٌّ في مثل (صَهْ!) و(مَهْ!) وغيرهما. أمّا الكلماتُ مثل (رَجُل) و(فَرَس) فلا تنغيمَ لها. وعليه فإنَّ ما نقولُه يعني أنَّ أسماء الأفعال مثل (صه!) و(مَه!) ليست كلماتٍ على غرار (رجُل) و(فَرَس) و(إلى) وغيرها، وإنْ بَدَتْ على شكلِها، وإنَّما هي كلمات-جُمَل؛ فهي كلامٌ، وليست أقسامَ كلِم.

ليست العلَّة إذن في تصنيف الخوالِف أنْ تكون في قسم الأسماء أو في قسم الأفعال، أو أن تكون في قسمٍ مستقلّ رابعٍ إلى جانب أقسام الكلِم الثلاثة، وإنَّما العلَّة في مبدأ تقسيمها أصلًا، أي في وضعِها على قدَم المساواةِ مع الكلِم التي تحتاج إلى تقسيم. ولهذا ترى ماري-كريستين هازابِل-ماسّيو أنَّ للخوالف (interjections) حُكْمًا يختلفُ عن حُكْمِ سائر أقسام الكلام، فتقول عن تنغيمها:

«فالخوالف (التي ليست أقسام كلام) لا يمكنُ أنْ يكون التنغيمُ فيها إلا تنغيمًا تعبيريًّا [عن انفعال]، وليس تنغيمًا نحْويًّا؛ فوحداتٌ من قبيل[100] (ouille ?) «أَيْ! / أَخْ !» و (zut !) «يا خيبةَ الأمل !»[101] ليست إلا وحداتٍ تعبيريَّةً في مقابل ثلاثة أنماطٍ أساسيَّةٍ من التنغيم ذات وظيفة نحويَّة هي تنغيمُ إثبات، وتنغيمُ أمرٍ، وتنغيم استفهام»[102].

3.1.5. الخوالف والتركيب

لا ريبَ في أنَّ الخوالفَ تشترِك مع أقسامَ الكلِم الثلاثة الأخرى: الاسم والفعل والحرف، في ميزتين اثنتين:

الميزة الأولى: أنَّها تُحفظُ كما تُحفظُ المفردات، فتخضعُ لقوانين الذاكرة، وتُسترجَعُ حين يُرادُ استخدامُها. بخلافِ المركَّبات الحُرَّة التي ليست محفوظةً مخزونةً في الذاكرة، بل تُنتَج اعتمادًا على قواعد التركيب باسترجاع المفردات المخزونة في الذاكرة.

الميزة الثانية: أنَّ الخوالِف جزءٌ من رصيد الجماعة اللغوية الذي تسعى المعاجمُ

المصنوعةُ إلى تسجيله. ويعتمدُ هذا الرصيدُ على النقل، بخلاف المركَّبات الحُرَّة التي تُبتدَعُ ولا يطالُها حصْر. يقول ابن الأنباري (577/1182م) إنَّ النحو لا يثبت بالنقل، بل بالقياس:

«فإنْ قيل: «نحن لا ننكِرُ النحو لأنَّه ثَبَتَ استعْمالًا ونقْلًا، لا قياسًا وعقْلًا» قلْنا: «هذا باطل؛ لأنّا أجْمَعْنا على أنَّه إذا قال العربيّ: «كتبَ زيدٌ» فإنَّه يجوزُ أنْ يُسنَدَ هذا الفعلُ إلى كلِّ اسم مسمّى تصحُّ منه الكتابة سواءٌ كان عربيًّا أو عجميًّا نحو: زيد وعمرو وبشير وأردشير إلى ما لا يدخُلُ تحت الحَصْر، وإثباتُ ما لا يدخُلُ تحتَ الحصْر بطريق النقل مُحال»[103].

بيد أنَّ الشَّبَهَ بين الخوالِف وأقسام الكلِم الأخرى يتوقَّفُ عند هذا الحدّ. ذلك أنَّ الكلِم لا ترادُ لذاتِها، وإنَّما تُرادُ لتتركَّبَ مع غيرها في نظام الخطاب. ولا تُستخدَمُ الكلمةُ وحدَها في عمليّات التواصل، بل مركَّبةً مع غيرها ليتولَّد من هذا التركيب ما لا حصرَ له من الجُمَل. وليس هذا في الخوالِف، لأنَّك حين تقول: (صَه!) و(مَه!) و(أمامَكَ!) و(خلْفَكَ!) لا تأتي بشيءٍ قبلَها، ولا بشيءٍ بعدَها، ولا تدخلُ في تركيبٍ مع كلمات أخرى لتتشكل من تركيبها الجُملُ، بل تشكِّلُ وحدَها كلامًا، فتختلفُ عن أقسام الكلِم اختلافًا جوهريًّا في طبيعتها، ولا يجوز إذن أنْ تُقارَن بكلماتٍ مثل (رجُل) و(كاتِب) و(إلى) و(مِن) وغير ذلك.

لا تضعُ الخوالفُ القسمةَ الثلاثيَّة إذن موضعَ نظر، ولا تُشكِّلُ قسمًا رابعًا يضاف إلى الأقسام الثلاثة؛ لأنَّ ما هو موجودٌ في هذا الصنف لا يتصرَّفُ في الخطاب تصرُّفَ الكلمات التي تتركَّب فيما بينها لتشكيل الجُمَل. إنَّها في حقيقة أمْرِها كلامٌ جاهزٌ محفوظٌ، بخلاف الجُمل التي تُنشأ إنشاءً عن طريق التركيب. وحين تقول للمخاطَب: (صَهْ !) آمِرًا بالسكوت فأنتَ تحقِّقُ كلامًا، وتنقلُ رسالةً بهذه المفردة وحدَها دون اعتماد على التركيب الذي هو جوهرُ النظام النحويّ، بخلاف ما يحدُثُ في جميع أقسام الكلِم.

الخالفةُ بذاتها كلام مفيد يحسُنُ السكوتُ عليه. فهي قد تكون بمنزلة الجملة،

ولكنَّها ليست جملة، لأنَّ الجملة تقتضي التركيب[104]. وهي ليست كلامًا مفيدًا يحسُنُ السكوتُ عليه لأنَّ في القولِ لفظًا مقدَّرًا أو محذوفًا يمكنُ لك أنْ تُظهرَه ليستقيم التركيب، بل هي كلامٌ لأنَّ اللفظَ وُضِعَ أوَّل ما وُضِعَ ليكون كلامًا، أو نُقِلَ عن وضْعِه الأوَّل ليكون كلامًا. وإذا كان الأمرُ كذلك فهذا الكلام محفوظٌ لا يمكنُ أن يتجاوزَ المتكلِّمُ فيه حدود ما هو موجودٌ في المعجم. وبذلك تختلف الخالفة: (صَهْ !) اختلافًا جوهريًّا عن فعل الأمر المصرَّف: (أسْكُتْ)، كما تختلفُ (هيهاتَ !) عن الفعل الماضي (بَعُدَ)؛ إذ يمكن أنْ تصرِّف (سَكَتَ) في الأمر كما تصرِّف (اعْمَلْ) من (عَمِلَ) و(اضْرِبْ) من (ضَرَبَ) وغير ذلك، وليس هذا في (صَه!) وأشباهها من الخوالِف. ويقوم الفعل (أُسْكُتْ) والفعل (بَعُدَ) على التركيب بين مكوِّنٍ فعليٍّ وضميرٍ متَّصلٍ به قد يكون بارزًا (بَعُدْ + تُ)، وقد يكون مستتِرًا (بَعُدَ + ø = هو)، وليس هذا في الخوالف التي ليست جُملًا قائمةً على التركيب.

مع الخوالِف تصبحُ اللغة مجموعةً محدودةً محفوظةً من الأقوال يمكن أنْ تشغلَ عددًا محدودًا من مداخل المعجم. أمّا مع أقسام الكلم الأخرى التي تتشكَّلُ منها الجمَل فاللغةُ نظامٌ؛ لأنَّ الأقوال فيها ليست مخزونةً في الذاكرة، بل تقوم على بناء توافقات وعلاقات بين كلمات اللغة المخزونة في الذاكرة[105]. وفي هذه الحالة الثانية تستطيعُ اللغة أنْ تنتِج في كلِّ لحظة أقوالًا جديدة.

من هنا يتبيَّنَ لك أنَّ تصنيف تمّام حسّان الذي يجمع فيه (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في قسمٍ يسمّيه الخوالِف لم يكن تصنيفًا يمكن الركونُ إليه؛ لأنَّه يَغْفلُ عن الفارق الجوهريّ بين النوعَين؛ فليست (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كلامًا على غرار (صَهْ) و(مَهْ). ولئنْ كان بينهما ما يجمع من جهة التعبير الانفعالي فإنَّ الاختلافَ بينهما اختلافٌ أساسيٌّ في معايير النحو[106]؛ لأنَّ (نِعْم) و(بِئْسَ) أقسام كلِم، والخوالِفُ كلامٌ قائمٌ بذاته.

تقع قضيّةَ أقسام الكلام -بصورة ضمنيَّة غالبا- «على حدود التقاطُع بين النحو والمعجم؛ فالمراد منها تحديد مجموعات معجميّة لعناصرها حُكْمٌ نحويٌّ واحد في

الخطـاب»[107]. وليـس في الخوالـف مـا يُنظـرُ إليـه مـن خـلال التركيـب والوظائـف النحويَّـة في الجملـة؛ لأنَّ الخوالِـف كلامٌ قائـمٌ بذاتِـه خـارج التركيـب؛ فليـس معنيًّـا إذن بمقـولات أقسـام الكلِـم.

يسـمَّح هـذا التحليـل برسـم أقسـام الكلِـم بعـد اسـتبعاد الخوالـف عـلى الشـكل التـالي:

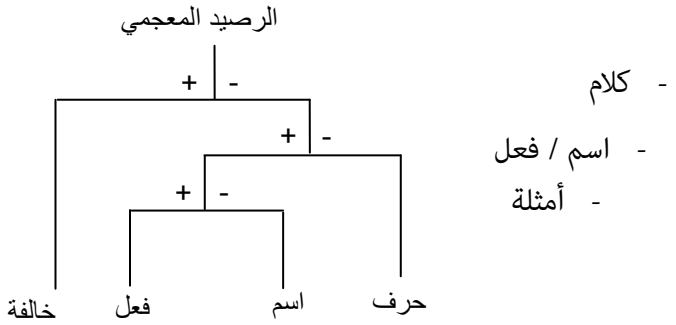

رسم 13: الكلِم والخوالف

2.5. القسمة الثلاثية والتصنيف الهرمي

كلُّ تصنيـف فإنَّمـا يسـتندُ إلى النظـر إلى وجـوه الشـبَه ووجـوه الاختـلاف بـين العنـاصر المُـرادِ تصنيفُهـا. فقـد يجتمـع العنـصران في وجـهٍ، ويفترقـان في وجـهٍ آخَـر. ولـو كان كلُّ اختـلاف يجعـل العنـصرَ في قسـمٍ مسـتقلٍّ لوجـبَ أنْ يكـون عـددُ الأقسـام بعـددِ العنـاصر. وتعتمـدُ عمليَّـة التصنيـف عـلى تقديـر مـا هـو أسـاسيّ ومـا هـو فرعـيٌّ مـن وجـوه الشَّـبَه ووجـوه الاختـلاف باعتبـار الهـدف الـذي يسـعى التصنيـفُ إليـه، وهـو في حالتنـا تقسـيمُ الكلِـم باعتبـار حُكْمهـا في الخطـاب.

وقـد أثـارت قضيّـة تصنيـف أقسـام الكلِـم، ومـا زالت تثـير، نقاشًـا كبـيرًا بين اللسـانيّين. وقـد اعـتُرِض عليهـا في أكـثرَ مـن وجـه مـن الوجـوه، بـل رُبَّمـا اعـتُرِضَ عليهـا مـن أصلِهـا، وسُـئل عـن الفائـدة مـن وجودهـا. يقـول دي سوسـير مثـلًا بعـد أنْ يُقـدِّم مثـالًا عـن كلمـة يُظهـرُ فيـه أنَّ تقسـيمها «فاسـد أو غـير كامـل»: «إنَّ تمييـز الكلـمات بـين اسـم عـين، وفعـل، وصفـة، إلـخ. ليـس حقيقـةً لسـانيَّة لا يمكـن نُكرانُهـا»[108]. ويسـأل غاسْـتون غْـروسّ في عنـوانٍ لافـتٍ لأحـد بحوثـه: «فيـمَ ينفـعُ مفهـومُ أقسـام الـكلام؟» ثـم يقـرِّرُ أنَّ

هـذه الأقسـام لا تصـدُقُ إلّا عـلى مـا هـو نموذجيّ/طـرازيّ في المقـولات[109].

وتسـتند الإعتراضـات في عـددٍ كبـيرٍ منهـا إلى عـدم وضـوح الحـدود التـي تفصـل بـين أقسـام الـكلام، فتجعـل القسـمة برمَّتهـا محـلَّ نظـر. مـن هـذه الاعتراضـات التـي هـي غيـضٌ مـن فيـض أخذنـاه لاسـتغلاله فيـما بعـد، اعـتراضُ يسبِرْسِـن الـذي يعيـبُ عـلى القِسْـمة الشـائعة في الـتراث الإغريقـيّ اللاتينـيّ أنّهـا «تبالـغُ كثـيرًا» في تمييزهـا بـين أقسـام الـكلام الجامـدة التـي لا تتـصرَّف، وأنّهـا «تُهـوِّنُ بالتـالي مـن شـأنِ المشـترَكاتِ بينهـا»[110]. ويعـترِضُ غـيرُه عليهـا لأنَّ أقسـام الـكلام الثمانيـة، أو التسـعة، أو العـشرة تقيـم حـدودًا تمنـع رؤيـة أوجـه الشـبه بـين الاسـم والصفـة، أو بـين الاسـم والضمـير، ويقـوم تصنيفهـا عـلى حـدود صارمـة بـدلَ التـدرُّج في المسـتويات. ويـرى ميشـال لِوغِـرْن أنَّ «المقابلـةَ بـين الاسـمِ والصفـة [في الفرنسـيّة] مقابلـة وجيهـةٌ في التركيـب، ولكنهـا ليسـت كذلـك في المعجـم[111]. فالاسـم والصفـة لا يشـكِّلان مجموعتـين منفصلتـين -في الفرنسـيّة عـلى أقـلِّ تقديـر-، ويكفـي للتدليـل عـلى ذلـك العـودةُ إلى المعاجـم الفرنسـية التـي يُلـزِمُ صُنّاعُهـا أنفسَـهم -بغـير وجْـهِ حـقّ- باختيـار وسْـم «اسـم» ووَسْـم «صفـة» بعـد كلِّ واحـدٍ منهـما، ولكنّهـم يجـدون أنفسـهم بعـد ذلـك ملزَمـين بـأنْ يضيفـوا في النـصّ المعجمـيّ عـن الاسـم: «يُسـتخدم صفـةً أيضًـا»، وعـن الصفـة: «يُسـتخدَم اسـمَ عـينٍ أيضًـا». وهـو يـرى أنَّ غيـابَ حـدٍّ فاصـلٍ بـين الاسـم والصفـة كان أكـثرَ وضوحًـا عنـد النحويـين في العـصر الوسـيط: «فمقولـة «الاسـم» عندهـم كانـت تضـمُّ «اسـمًا صفـة»[112] كـما كانـت تضـمّ «اسـمَ عـين».

في الـتراث الإغريقي-اللاتينـي أنَّ عـدد أقسـام الـكلام ثمانيـةُ أقسـام، أو تسـعةُ أقسـام. غـير أنَّ مسـألة العـدد الـذي اسـتقرَّت عليـه الأقسـام لم تكـنْ سـوى نتيجـة مسـاومةٍ وحـلٍّ وسَـطٍ -كـما يقـول هولتـز- بـين الفلاسـفة الذيـن يغالـون في خفـضِ عـدد الأقسـام، والنحويّـين الذيـن يغالـون في رفْعِه[113].أمّـا العربيـة، فقـد أجمـع النحويّـون فيهـا عـلى ثلاثـة أقسـام، وهـو عـددٌ قليـلٌ جـدًّا يُؤمِّـنُ اقتصـادًا رائعًـا للنظـام[114]، وإنْ كان مدعـاةَ أسـف عنـد مَـنْ يـرى أنَّ هـؤلاء المسـاكين العـرب لم يكـن عندهـم سـوى ثلاثـة أقسـام،

ولـولا ذلـك لاسـتطاعوا أنْ يُسـمّوا أداة التعريـف، والصفـة، وضمائـر الأشـخاص والموصـول والإشـارة، ولكـنّ العـرب، لسـوء الحـظّ، لم يعرفـوا هـذه الأقسـام مُكتَفـين بتمييـز ثلاثـة أقسـام فقـط[115].

لا يخصِّـص النحويّـون العـرب قسـمًا مسـتقلًّا للضمـير، ولا يخصِّصـون قسـمًا مسـتقلًّا للصفـة ولأسـماء الإشـارة والموصـول ولحـروف العطـف وغيرهـا كثـير، وإنَّمـا يجعلونهـا فروعًـا، أو فروعًـا لفـروع تحـت هـذا القسـم أو ذاك. هـم يقيمـون في أقسـام الكلِـم إذن بنـاءً هرميًّـا تتعـدَّدُ مسـتوياتُه، فـلا يظهـر في المسـتوى الأوَّل منـه سـوى ثلاثـة أقسـام. فـإنْ نزلْنـا درجـةً في هـذا البنـاء الهرَمـيّ انقسـم الاسـمُ مثـلا إلى مُظْهَـرٍ ومُضمَـر، ثـمَّ انقسـم المُظهَـرُ نفسُـه في مسـتوى أدنى إلى اسـمٍ وصفـة، وانقسـم المُضمَـر في المسـتوى الأدنى إلى ضمائـر للشـخص وللموصـول وللإشـارة وللاسـتفهام. وانقسـمت ضمائـرُ الشـخص إلى متَّصـل ومنفصـل، وبـارز ومسـتتر، إلـخ.

عـدد أقسـام الكلِـم في العربيّـة إذن كبـيرٌ، بـل كبـيرٌ جـدًّا. غـير أنَّ التقسـيم، خلافًـا للأقسـام الثمانيـة أو التسـعة أو العـشرة التـي في الـتراث الإغريقـيّ اللاتينيّ، ليس مسـطّحًا عـلى مسـتوى واحـد، بـل هـو عـلى مسـتويات عـلى شـكل هـرمٍ لا تظهـر في أعـلاه إلّا ثلاثة أقسـام هـي التـي بينهـا خـلافٌ جوهـريٌّ في مجـالات الـصرف والتركيـب والدلالـة حتـى لا تـكاد تشـترِك في شيء. فـإذا نزلنـا إلى المسـتوى الأدنى وجدنـا اختلافـات فرعيّـة بـين العناصر لا ترقـى إلى مسـتوى الخلافـات التـي بـين الأقسـام الثلاثـة في المسـتوى الأوَّل. فالخـلاف بـين الاسـم والصفـة عـلى سـبيل المثـال، لا يُقـارن بـأيِّ وجـهٍ مـن الوجـوه بالخـلاف الـذي بـين الاسـم والفعـل، أو الاسـم والحـرف؛ فـلا يمكـن أن يوضـع عـلى مسـتوى واحـدٍ معـه. وهـذا تقسـيم أكـثرُ كفـاءة بكثـير مـن تقسـيم أفقـيّ سـطحيّ يجعـل الأقسـام جميعًـا عـلى مسـتوى واحـد، ويجعـل الاختلافـات فيـما بينهـا عـلى نفـس الدرجـة مـن الأهميّـة. ويسـمحُ التصنيـفُ الثـلاثيُّ الهرَمـيُّ بعلاقـاتٍ لا يسـمحُ بهـا تقسـيمٌ خطّـيٌّ يجعـلُ جميـع الأقسـام عـلى مسـتوى أفقـيٍّ واحـد هـو أقـربُ إلى تعـدادِ أقسـام الكلِـم منـه إلى تصنيـف حقيقـيّ لهـا.

خاتمة

يـؤدّي التصنيـف الهرمـيّ إلى الجمـع بـين الاسـم المُظهَـر والضمـير والصفـة في قسـمٍ واحـدٍ، ولكـن في مسـتويات مختلفـة، مـا يسـمح بإقامـة علاقـات شـبَهٍ وارتبـاطٍ بينهـا لا يتيحهـا وضعُهـا في أقسـام مختلفـة. والأمـرُ كذلـك في التقسـيمات الفرعيّـة للكلـمات الجامـدة التـي لا تتـصرَّف وتُجمَـع تحـت قسـمٍ واحـد هـو قسـم الحـروف. وتسـمح عمليّـةُ التصنيـف الهرميّـة هـذه بحـصْرِ الخـلاف الجوهـريّ بـين ثلاثـة أطـراف: أوَّلُهـا مـا يجتمـعُ فيـه الاسـمُ والصفـةُ والضمـيرُ وغيرُهـا، وثانيهـا مـا تجتمـعُ فيـه الوحـدات الجامـدة مثـل حـروف العطـف وحـروف الجـرِّ وغيرهـا، وثالِثُهـا الفعـل وأنواعـه الـذي ربَّمـا يكـون في جميـع التصنيفـات أبعـدَ الأنـواع عـن الاعـتراض؛ لأنَّـه يتـصرَّفُ في جـداول وأبنيـة تسـمح بتمييـزه بصـورةٍ واضحـةٍ عـمّا عـداه.

يـدلُّ النظـر في اعتراضـات اللسـانيّين عـلى أقسـام الـكلام في الـتراث الإغريقـيّ اللاتينـيّ عـلى أنّهـم يعيبـون عـلى هـذا التقسـيم أنّـه لا يتـدرَّج، فـلا يأخـذ في حسـابه وجـوه الشـبه ووجـوه الاختـلاف في وقـت واحـد، فيقطـع بـين المتشـابِهات حـين يصنِّفُهـا في أقسـامٍ مختلفـة. ويبـد لنـا أنَّ الأخـذ بهـذه الاعتراضـات يصـبُّ -وإنْ بصـورة غـيرِ مبـاشرة وغـير مقصـودة- في صالـح تصنيـف كالتصنيـف الهرمـيّ الـذي اعتمـده الـتراث النحـويّ العـربيّ الـذي يميّـزُ بـين نوعَـين مـن أنـواع الخـلاف: نـوعٍ جوهـريٍّ حاسـمٍ بـين عـددٍ محـدود جـدًّا مـن الأقسـام هـي الاسـم والفعـل والحـرف، ونـوعٍ فرعِـيٍّ نسـبيٍّ بـين المقـولات الفرعيّـة التـي تجتمـعُ تحـت القسـم الواحـد فـلا تُقفِـل البـاب أمـام وجـوه الشَّـبَه التـي بينهـا.

في بحـث جامـعٍ عـن أقسـام الـكلام في اللسـانيّات الحديثـة والمعـاصرة، يُقـدِّمُ لاغـارد (Lagarde) أبـرز وجـوه الاعـتراض عـلى نظريـة أقسـام الـكلام عنـد عـددٍ كبـيرٍ مـن اللسـانيين منهـم يسبرسـن وفندريـس وهيلمسـليف وبرونـدال وتنيـير وبرونـو وسـابير وغيرهـم. وكثـيرون منهـم يعتـبرون أنَّ هـذه النظريـة قـد عفـا عليهـا الزمـن، ولا بُـدَّ مـن التخـلّي عنهـا؛ إذ لا فائـدة لإشـكاليّة أقسـام الـكلام، كـما يقـول سـابير (Sapir). غـير أنـه

مـع ذلـك يـرى أنَّـه إنْ كان لا بُـدَّ مـن أنْ يُحتفَـظ بـشيءٍ مـن نظريـة أقسـام الـكلام فإنـه يمكـن الاحتفـاظُ بالمقابلـة بـين الاسـم والفعـل. أمّـا فندريـس (Vendryès) الـذي يريـد «تصويـب» القسـمة القديمـة فيقـوم بـِ «عمليـةِ تصفيـة» تتناقـصُ في ختامِهـا القسـمةُ فـلا يبقـى منهـا سـوى المقابلـة بـين الاسـم والفعـل، كـما هـو الحـال عنـد سـابير»[116].

إنْ كانـت الحـدود التـي أقيمـت بـين الأقسـام غـيرَ دقيقـة وغـيرَ مُرْضِيَـة لأنهـا تُهمـلُ المشـترَكات وتبالِـغُ في وجـوه الاختـلاف، وإنْ كان الاسـمُ والفعـلُ هـما مـا يبقـى أخـيرًا مـن كلِّ أقسـام الـكلام، فقـد عُدْنـا إلى القسـمة الثلاثيـة للكلـم:

- اسمٍ،
- وفعلٍ،
- وما ليس باسمٍ ولا فعل، وهو الحرف.

الإحـالات

1- نحـن نسـتخدِم عبـارة «أقسـام الكلِـم»، جمـع «كلمـة»، لأنَّنـا نعتـبرُ هـذا المصطلـح أدقَّ مـن المصطلـح الشـائع: «أقسـام الـكلام» الـذي قـد نسـتخدمه أيضًـا في هـذا البحـث حـين ننقـل مـا يقولـه غيرُنـا، ومـا هـو شـائعٌ في الأدبيّـات.

2- الكتاب، 12/1.

3- **الإيضـاح في علـل النحـو**، 42-43. وقـد جـرى في التأريـخ لهـذه القسـمة نقـاشٌ كبـيرٌ بـين الباحثـين العـرب، وقـد غلبـت النزعـةُ المذهبيّـة أحيانًـا عـلى بعـض جوانـب هـذا النقـاش ومنطلقاتـه. (أنظـر عـلى سـبيل المثـال، أحمـد أمـين: **فجـر الإسـلام**، 296-297، وانظـر في الكتـب المؤلَّفـة في تاريـخ النحـو: محمـد الطنطـاوي: **نشـأة النحـو**، محمـد خـير الحلـواني: **المفصَّـل في تاريـخ النحـو**، عصـام نـور الديـن: **تاريـخ النحـو**...).

4- انظـر عـلى سـبيل التمثيـل لهـذا الاخـتراق كيـف يضيـق ابـنُ قتيبـة (276هـ/) ذرعًـا بأهـل عـصره وانصرافهـم إلى المنطـق والفلسـفة في مقدِّمـة أدب الكاتـب (ص 10-12)، وردِّ الزجّاجـيّ عليـه في شرحـه لمقدِّمـة هـذا الكتـاب.

5- تشـديد سـواد الحـرف في هـذا الموضـع وفي كلِّ موضـع في هـذا البحـث منّـا، وليـس في النـصّ الأصـليّ، مـا لم يُنـصَّ عـلى خـلاف ذلـك.

6- **المقتضب**، 141/1.

7- **الإيضاح في علل النحو**، 44-45.

8- ابن هشام: **شرح شذور الذهب**، 14.

9- **الإيضاح في علل النحو**، 41.

10- **الصاحبي في فقه اللغة**، 82.

11- انظر محمد عبد الله جبر: **أسماء الأفعال وأسماء الأصوات**، 43.

21- **شرح شذور الذهب**، 13.

13- **شرح شذور الذهب**، 141.

14- Weiss: "The parts of speech in Arabic", 25. أمـا الأقسـام السـبعة فهـي: اسـم الجنـس، المصـدر، المشـتقّ، العلَـم، الضمـير، اسـم الموصـول، اسـم الإشـارة.

15- **همع الهوامع**، 121/5.

16- نسبه محقِّقا **معاني القرآن** (260/1) لشاعر جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم.

وهـو في **معجـم شـواهد النحـو الشـعرية** (744-745) لحنـا حـدّاد لجاريـة مـن بنـي مـازن، وفي هـذا المعجـم رصـدٌ لعـدد كبـيرٍ جـدًّا مـن المصـادر التـي استُشـهد فيهـا بهـذا البيـت.

17- كذا وردت في النص المطبوع. وقد يكون في الأصل ألف قصيرة فوق الخاء.

18- **معاني القرآن**، 260/1.

19- أي حروف الصفات مثل (عليك) و(إليك) و(عندك) و(دونك).

20- **معـاني القـرآن**، 322/1-323. وهـذا دليـل يُضـاف إلى عـدد كبـير مـن الأدلَّـة التـي قدَّمناهـا عـلى وجـوه الشـبه الكبـيرة بـين الفـراء وسـيبويه، وعـلى فسـاد القـول بمـا يسـمى «المـدارس النحويّـة» في البـصرة والكوفـة وبغـداد والأندلـس، وغيرهـا، وعـلى أنَّ الخلافـات بـين المتقدِّمـين والمتأخّريـن مـن النحويّـين العـرب في «المدرسـة» الواحـدة قـد تكـون أكـبرَ مـن الخلافـات بـين المتعاصريـن في «مدرسـتين مختلفتـين» مثـل سـيبويه والفـراء. (أنظـر كتابنـا: **الوحـدة والتنـوّع في النظريـة النحويـة العربيـة**، ولا سـيما 41-193).

21- **بغيـة الوعـاة**، 311/1. وفي **الـوافي بالوفيـات** للصفـدي (257/6-258) أنَّـه كان «كاتبًـا مترسِّـلًا سـاعدًا شـاعرًا حسَـنَ الخـطِّ عـلى مذهـب أهـل الظاهـر. وذُكـر أنـه كان كاتبًـا للأمـير أبي سـعيد فـرج بـن السـلطان الغالـب باللـه بـن الأحمـر [...] قَـدِمَ ديـار مـصر، وسـمِعَ بهـا الحديـث».

22- **اللغة العربية، معناها ومبناها**، 86-132.

23- تابعـه في هـذا التقسـيم مصطفـى فاضـل السـاقي في كتابـه: **أقسـام الـكلام العـربي مـن حيـث الشـكل والوظيفـة.**

24- لنا عودة إلى هذه المسألة وإلى الخالفة فيما يلي من البحث.

25- انظـر مثـلا الطهطـاوي في عـصر النهضـة في كتـاب **التحفـة المكتبيـة**، 95، ومحمـد الـزرّوق في كتـاب **المُعـلّى** الـذي صـدر حديثـا، 13.

26- نحـن نسـتخدِم عبـارة «أقسـام الكلِـم» في هـذا البحـث. غـير أنّنـا قـد نسـتخدم أيضًـا مصطلـح: «أقسـام الـكلام» حـين ننقـل مـا يقولـه غيرُنـا، ومـا هـو شـائعٌ في الأدبيّـات في اللغـة العربيّـة وفي غيرهـا، وهـو عنـوان الكتـاب المخصَّـص لأقسـام الكلِـم الصـادر عـن جامعـة إكس-إنْ-بروفانـس، وعنـوان العـدد 92 مـن مجلـة Langages. غـير أنَّ الكتـاب الصـادر في الموضـوع نفسِـه عـن منشـورات جامعـة ليـون الفرنسـية تـرك هـذا المصطلـح فاختـار في عنوانـه الإحالـة إلى الكلِـم، لا إلى الـكلام: «Les classes des mots».

27- De Saussure :Cours de linguistique générale, pp. 147- 148.

28- انظر Martinet : Eléments de linguistique générale, p. 115 sq.

29- Garde: «Le mot russe», 9.

30- Rastier: «Signification et référence du mot», 61.

31- **الكتاب**، 4/216-235.

32- **الكتاب**، 4/216.

33- سنجد هذا التعريف نفسَه عند ابن الحاجب (646هـ) في أماليه وفي الكافية التي شرحها رضيّ الدين الأستراباذي (686هـ): «الكلمةُ لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منويٌّ معه»، وعند ابن هشام (761هـ) في شرح شذور الذهب: «الكلمة: قول مفرد»، «والمراد بالقول: اللفظ الدالّ على معنى»، وعند الشريف الجرجاني (816هـ) في كتاب التعريفات: «الكلمة هو اللفظُ الموضوع لمعنى مفرد». وربما كانت البذرةُ أقلَّ وضوحًا قبل ذلك عند ابن الدهّان (569هـ): «الكلمة عبارة عن اللفظة الواحدة»، «لا تخلو أنْ تدلَّ على معنى في نفسها أو معنى في غيرها» (أنظر هذه التعريفات في: سِنّو: **موسوعة مصطلحات النحو العربي**، 2/3897 وما بعدها).

34- Garde: «Présupposés linguistiques de la théorie des parties du discours», 3.

35- Roman: Systématique de la langue arabe, 123/.

36- يقول سوفاجو إنَّ تقسيم الكلام قائمٌ من الناحية التطبيقيَّة «على ثلاثة معايير: (1) المعنى الضِّمْني للكلمة (أي دلالتها المعجميَّة)، (2) صيغتها، (3) وظيفتها في الجملة، ولكنَّ أهمِّيَّة هذه المعايير تختلف من لغةٍ إلى أخرى (Sauvageot: «Parties du discours et analyse linguistique», 145)

37- **الكتاب**، 1/12.

38- **الكتاب**، 1/12، 15؛ 4/148، 218، 220.

39- يمكن النظر في الكتب المخصَّصة للحروف في التراث العربي مثل كتاب **حروف المعاني** للزجاجي، و**معاني الحروف** للرمّاني، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، **ورصف المباني في شرح حروف المعاني** للمالقي، و**الأُزهية في علم الحروف** للهَروي، وغيرها.

40- انظر الفصل الأوَّل من كتاب **المقترضات المعجمية في القرآن** لفتحي الجميل، 33-78. وقد ذكَرَ إبراهيم بن مراد أمثلة قديمة وحديثة من اقتراض العربيَّة للّواحق الأعجميّة. وإنْ تأمَّلتَ الأمثلة التي قدَّمَها وجدتَ أنَّ العربيَّة لا تقترض اللاحقة الأعجميّة في الحقيقة، بل تبني كلمةً عربيّةً على غرارها. أمّا توليد الحروف فقليل يكون بتركيب حرف من حرفين أو حرف وكلمة، أو بتحوِّل كلمة من المعجم المفتوح إلى القائمة المقفلة، وهو يسمى الانتحاء

«grammaticalization» (رمـزي بعلبـكي: **معجـم المصطلحـات اللغويـة**)، وغالبًـا مـا يكـون في الانكليزيّـة والفرنسـيّة بتحـوّل الكلمـة مـن مورفيـم معجمـيّ حُـرٍّ إلى مورفيـمٍ نحـويّ مقيَّـد (أنظـر Dubois, Jean et al. : Dictionnaire de linguistique, grammaticalisation).

41- كانـت أسـماء الاسـتفهام مثل(كيـف) و(أيـن) و(متـى) و(أنّى) و(أيّـانَ) مصـدر صعوبـةٍ وإفسـادٍ لتعريفـات الاسـم عنـد النحويـين العـرب، (**الإيضـاح في علـل النحـو**، 48-50).

42- ابن مالك: الألفية، 10.

43- أسـماء الأعيـان هـي مـا «ليـس الزمـان مكوِّنًـا مـن مكوِّناتـه» مثـل (أرض) و(وَلَد)و(كتـاب)، والمواقيـت «مـا كان الزمـان مكوِّنًـا مـن مكوِّناتـه» مثـل (وَلَـدَ) و(كاتِـب) و(كبـير). (**المجمـل في العربيـة النظاميـة**، 65).

44- **المجمل في العربية النظامية**، 25.

45- البيت من الخفيف، وهو مشهورٌ، ولكنَّه غيرُ منسوب. أنظر عروس الأفراح للسُبْكي، 36/3.

46- كانـت أسـماء الاسـتفهام مثل(كيـف) و(أيـن) و(متـى) و(أنّى) و(أيّـانَ) مصـدر صعوبـةٍ وإفسـادٍ لتعريفـات الاسـم عنـد النحويـين العـرب، ولذلـك اضطـر الزجّاجـيّ إلى أن يضيـف في حـدِّه إنهـما كان فاعـلًا أو مفعـولا «أو **داخِـلًا في حيِّـز الفاعـل والمفعـول بـه**» (**الإيضـاح في علـل النحـو**، 48-52).

47- الكتاب، 23/1.

48- **المجمـل في العربيـة النظاميـة**، 181-182. ترمـز وحدتـا التسـمية : /س/ و/ص/ في المخطَّـط المبـيَّن رسـمُه أعـلاه، إلى العنصريـن الأساسـيين اللذيـن يشـكِّلان النـواة، وتربـط بـين هذيـن العنصريـن علاقـةُ اقتضـاء متبـادل «↔» فيسـتدعي كلُ واحـد منهـما الآخـرَ ولا يوجـد إلا بوجـوده. أمـا /ف/ فترمـز إلى الفضـلات الممكنـة. أنظـر النـص الفرنـسي الأصليّ في كتـاب Roman : Grammaire de l'arabe, 86-87. غـير أنَّ الترجمـة هـي لنـصٍّ عدَّلَـه مؤلِّـف الكتـاب في كثـيرٍ مـن المواضـع. والمخطـط الـذي نعرضـه في ترجمتنـا واحـدٌ مـن هـذه التعديـلات.

49- قـد يكـون العنـصر الثـاني عنـد رومـان حَرفًـا –هـو (يـا)- في الدعـاء: (يـا أمـيرُ)، -أو (وا)- في النُّدْبـة: (وا أمـيرُ)، وقـد يكـون مورفيـمًا منقطعًـا مكوَّنًـا مـن حـرف وحركـة -هـما (يـا) والفتحـة- في الاسـتذكار: (يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ)، أو مكوَّنًـا مـن حرفَـين وحركـة –هـي (يـا) و(لِ) والكسـرة- في الاسـتغاثة: (يالَـلَّهِ). وقـد يكـون العنـصرُ الثـاني مجـرَّد حركـةٍ -هـي الضمَّـة- في جملـة الإقْـرار: (اللـهُ) في الحديـث النبـويِّ الشريـف: «لا تقـوم السـاعةُ عـلى مَـن يقـول: اللـهُ، اللـهُ»، أو –هـي الفتحـة- في جملـة التعجُّـب: «الهـلال َ!» (**المجمـل في العربيـة النظاميـة**، 187-190).

50- **الإيضاح في علل النحو**، 54.

51- **أمالي الزجاجي**، 238. وقد جعلَها محقِّقُ كتاب الأمالي في المُلحقات؛ لأنَّه أخذها من كتاب **الأشباه والنظائر للسيوطي** (1/12-13) تحت عنوان: «نشأة النحو»، وقد جاء فيها على لسان أبي الأسود: «دخلتُ على عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه [...] ثم أتيتُه بعد ثلاثٍ فألقى إليَّ صحيفةً فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرف. فالاسمُ ما أنبأ عن المسمّى، والفعلُ ما أنبأ عن حركة المُسمّى، والحرفُ ما أنبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعل» (أمالي الزجاجي، 238). ويبدو لافتًا في هذا النصّ عبارة «ليس باسم ولا فعل» التي نجدها في كتاب سيبويه.

52- انظر حمزة، حسن: «في القراءة المنطقية لنصوص النحو»، 577-579.

53- **شرح كتاب سيبويه**، 1/52-53.

54- **الكتاب**، 4/148.

55- **الكتاب**، 4/220.

56- **الكتاب**، 1/15.

57- **الكتاب**، 4/218.

58- **كتاب الأصول في النحو**، 1/36. يرى بوهاس وغِيّوم وكولوغلي أنَّ هذا الكتاب ثورةٌ فرضت نفسَها ممثِّلًا للنحو العربي منذ القرن الرابع للهجرة إلى أيامنا، وعودتُها إلى سيبويه مجرَّدُ عودةٍ لاكتساب المشروعيّة (Bohas, Guillaume et Kouloughli: « L'analyse linguistique de la tradition arabe », 260-261.). وقد ناقشنا هذه القضية مفصَّلةً في كتابنا: **الوحدة والتنوُّع في النظرية النحوية العربية** (أنظر على سبيل المثال: 57-59؛ 139-145؛ ...).

59- ابن جماعة: **شرح الكافية**، 58-59. ويبدو أنَّ هذا التعريف كان شائعًا في دوائر النحويين العرب منذ القرن السادس للهجرة، وربما قبل ذلك؛ إذ نقرأ في كتاب الفصول في العربية لابن الدهّان (569هـ/1174م): «الكلمة لا تخلو أنْ تدلَّ على معنى في نفسِها أو معنى في غيرها. فالتي تدلُّ على معنى في نفسها لا يخلو أنْ يُجرَّد ذلك المعنى فيها من اقترانٍ بزمنٍ مختصّ، وهو الاسم، وهذا حدُّه؛ أو يقترن بزمان مختصّ، وهو الفعل، وهذا حدُّه. والتي تدلُّ على معنى في غيرها هو الحرف، وهذا حدُّه». (**كتاب الفصول في العربيّة**، 1).

60- Garde: «Présupposés linguistiques de la théorie des parties du discours», 3.

61- لم نأخذ في الاعتبار ما يقال عن وجود لفظ (دُئِل) بضمٍّ فكسْر؛ فهذا تحقُّقٌ هامشيّ في النظام. كان أندره رومان قد حاول أنْ يمضي أبعدَ من ذلك في إعادة اكتشاف النظام الصرفيّ في العربيَّة، فجعلَ المقابلةَ بين المواقيت وأسماء الأعيان في عين الكلمة؛ فحركتها للمواقيت.

مثال: (كَتَبَ)، وسكونُها لأسماء الأعيان، مثال: (كَلْب). أمّا فتحةُ فاء الاسم فدالُّ الكائن الحيّ، مثل: (أَهْل) و(كَلب) و(ثَوْر) و(تَيس)، والكسر والضمّ للجماد مثل: (مِلْح) و(دُهْن) (**المجمل في العربية النظامية**، 88-89). غير أنَّ هذا النظام الذي كان في الأسماء صار رُكامًا في العربيَّة التاريخيَّة التي وصلتْ إلينا.

62- في عام 1549 نشرَ جواشيم دو بلّاي (Joachim Du Bellay) كتابَه في الدفاع عن الفرنسيَّة معبِّرًا فيه عن رأي الجماعة التي تُعْرف باسم (بْلِيّادPléiade)، وفيه يلوم أبناء وطنه على حماقتهم واغترارهم بالإغريقية واللاتينية، وازدرائهم لكلِّ ما يُكتب بالفرنسية لأنَّها في رأيهم ليست قادرةً على أنْ تكون لغة الأدب الرفيع والعِلم. ولهذا السبب يدعوهم إلى التوليد في الفرنسية، وإلى **استعمال نفس الكلمة لأكثرَ من قسمٍ من أقسام الكلام**: (ذَهَبَ/ذَهاب)، (غَنّى/ غِناء)، (عاشَ/عَيْش)، (ماتَ/مَوْت). أنظر النص الفرنسي الأصليّ منقولًا عن الفصل التاسع من كتاب دو بِلّاي: « Uses donques de l’infinitif pour le nom, comme l’aller, le chanter, le vivre, le mourir. De l’adjectif substantivé comme le liquide des eaux, le vuide de l’air » ((Calvet: La guerre des langues, 69.

63- Roggero: «Catégories lexicales en anglais», 106..

64- أمّا الأسماءُ فأوزانُها لا تكادُ تُضبَط كثرةً. قال ابنُ القطّاع الصِقِلّي (515هـ/1121م): «والذي انتهى إليه وسعُنا، وبلغ إليه جهدُنا بعد البحث والاجتهاد ألف مثال وخمسمائة مثال» (**كتاب أبنية الأسماء**، 92)، وهو عددٌ هائلٌ إذا ما قيس بأوزان الأفعال التي لا تكاد تصل إلى عشرين وزنًا يضافُ إليها عددٌ من المُلْحق بالرباعي.

65- **الكتاب**، 12/1. في نسخة الكتاب بحقيق هارون: [وحائط].وليست هذه الزيادة في نسخة بولاق المأخوذة عن نسخة ديرنبورغ. ولا نظنُّ أنَّ هذه الزيادة في الأصل؛ فمن غير المُحتَمَل أنْ يعطي سيبويه مثالًا يختلفُ اختلافًا جوهريًّا عن الرجُل والفرَس؛ فهما من أسماء الأعيان الجامدة، وهي الأُوَل، أمّا (الحائط) فمشتَقٌّ من الفعل، وهو عنده مأخوذ من المصدر، فلا يستقيم أنْ يمثِّلَ به للاسم، والاسمُ عنده أوَّل. وما يدلُّ دلالةً أكيدة على أنَّ هذه الزيادة ليست من الأصل أنَّها ليست في شروح الكتاب، ولا هي عند مَن نقل عن سيبويه. أنظر على سبيل المثال، الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، 49؛ ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة**، ص 83، ابن الأنباري: **كتاب أسرار العربية**: ص 10.

66- **الإيضاح** في علل النحو، 49.

67- ابن الأنباري: **أسرار العربية**، 10. وينقل ابنَ فارس تعريفات كثيرةً للاسم يقول في نهايتها: «هذه مقالاتُ القوم في حدِّ الاسم يعارضُها ما قد ذكرتُه، وما أعلم شيئًا ممّا ذكرتُه سلِم من

معارضـة» (**الصاحبـي في فقـه اللغـة**، 85)،

68- الكتاب، 1/20-22.

69- Hamzé: «Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe», 100.

70- **الكتاب**، 1/12.

71- **الإيضاح في علل النحو**، 52-53.

72- **كتاب الأصول في النحو**، 1/40.

73- **كتاب الأصول في النحو**، 1/36.

74- **الكتاب**، 1/34.

75- **الكتاب**، 1/35.

76- **الكتاب**، 1/36.

77- **الكتاب**، 1/13. وانظر سلام بزي-حمزة: «تشكّل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه»، 20-23.

78- **الكتاب**، 1/34.

79- Sauvageot: «Parties du discours et analyse linguistique», 146.

80- **الكتاب**، 1/20-21.

81- **الكتاب**، 1/34.

82- انظـر تحليلنـا لهـذه النقطـة في Hamzé : «Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe», 101, 102.

83- انظـر تحليلنـا لهـذه المسـألة في: Hamzé: «La position du sujet du verbe chez les grammairiens arabes», 128, 139.

84- **شرح الأشموني**، 2/197.

85- السيوطي: **همع الهوامع**، 5/121.

86- **شرح الأشـموني**، 2/197-198.اعتمَـدَ هـذا المصطلَـحَ حديثًـا تمّـام حسّـان، ولكنَّـه وسَّـع إطـارَه، فجعـل الخوالـفَ أربعـة أنـواع: (1) «خالفـة الإخالـة»، وهـي أسـماء الأفعـال، و(2) «خالفـة الصـوت»، وهـي أسـماء الأصـوات، و(3) «خالفـة التعجُّـب»، وهـي صيغـةُ التعجُّـب، و(4) «خالفـة المـدح أو الـذمّ»، وهـي أفعـال المـدح والـذمّ (**اللغـة العربيـة**، 113-118). ونحـن لا نـرى وجهًـا لهـذه التوسِـعة لسـببٍ يـأتي بيانُـه.

87- **الكتاب**، 1/241.

88- **الكتاب**، 241/1.

89- أنظر فصلا كاملًا عن أسماء الأفعال في رسالة الدكتوراه لسلام بزي-حمزة: Bazzi-Hamzé, Salam : Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi.

90- في التراث الإغريقي ثمانيةُ أقسام هي التالية: Nom, verbe, participe, article, pronom, préposition, adverbe, conjonction (Lallot: «Les parties du discours», 68-69).. كثيرًا ما يترجم مصطلَح (adverbe) باستعمال «الظرف» في العربية، والظرفُ منه بريء؛ فهذا القسمُ الذي ليس له مقابلٌ في العربيَّة يجمعُ في لغاتٍ مثل الفرنسيّة خليطًا متنافرًا من الكلمات التي تأتي «مصاحبة للفعل، أو للصفة، أو لـِ (adverbe) آخَر لكي تغيِّرَ معناه، أو توضِّحَه» Dubois et al : Dictionnaire de linguistique, entrée : adverbe

91- Holdz: «Les parties du discours vues par les Latins», 8

92- Guiraud: La grammaire, 23- 24.

93- Holtz: «Les parties du discours vues par les Latins», 87.

94- **شرح الأشموني**، 198/2.

95- **الشرتوني: مبادئ العربية**، 384-385.

96- **الكتاب**، 241/1.

97- الاستراباذي: **شرح الكافية**، 66/2.

98- **شرح الأشموني**، 201/2-202.

99- Rossi: «L'intonation et la troisième articulation», 60- 61.

100- وردت كذا مع علامة استفهام. وكنا ننتظر أنْ نرى علامة تعجُّب؛ لأنَّ الكلمةَ، كما جاء في معجم روبير الصغير (Le Petit Robert) من أسماء الأصوات التي «تعبِّرُ عن الألَم، أو المفاجأة، أو السُّخْط»، فيرادفُها (aïe) «أيْ ! / أَخْ !». وغالبًا ما تُكرَّر مرتَين أو ثلاث مرّات، فيقال: (ouille ouille ouille !).

101- خلافًا لِما هو متوقَّع، يجعل **المنهل الفرنسي-العربي**، وبعدَه **معجم عبد النور المفصل**، اسمَ الفعل (صَهْ!) الذي يعني «Chut !» في مقابل هذه الكلمة الفرنسية التي تعبِّر عن الغيظ أو الغمّ. وغالبًا ما تُستعمَل الكلمةُ الفرنسية تعبيرًا مُلَطَّفًا عن كلمة (merde !) أو كلمة (flûte !) في المستوى الحميم والبذيء. ويترجم معجم عبد النور الأولى من هاتَين الكلمتَين بـِ «طُزّ، تْفُهْ»، والثانية بـِ: «ياخيبة الأمل».

102- Hazaël-Massieux: «Parties de la phrase ou partie du discours ?», 90.

103- **الإغراب في جدل الإعراب**، 98.

104- يقول ابن يعيش (643هـ/1245م): «إعلَمْ أنَّ الكلامَ عند النحويّين [...] ويُسمّى الجملة» (**شرح المفصَّل**، 20/1). غير أنَّ ابن هشام يبيِّنُ الفرق بينهما فيقول إنَّ «الكلام هو القول المفيد بالقصْد». أمّا الجملة فهي «عبارةٌ عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره [...] وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفَين كما يتوهَّمه كثيرٌ من الناس. وهو ظاهر قول صاحبِ المفصَّل [...] والصوابُ أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطُه الإفادةُ بخلافها» (**مغني اللبيب**، 490/1.).

105- Roman, André: Systématique de la langue arabe, 1/ 21- 22.

106- ترى سلام بزي-حمزة أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كانا فِعْلَين في بقايا من النصوص القديمة: (نِعْمَ زيدٌ)، وقد أخذا بالتحوُّل في اللغة العربيّة التاريخية إلى سِمَتَين تحدِّدان علاقة الإسناد في جملة اسميّة بسيطة (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ) أو مركَّبة (زيدٌ نِعْمَ الرجُلُ)؛ فنحن أبعد ما نكون عن أسماء الأفعال والأصوات. (Bazzi-Hamzé, Salam : «Louange et blâme en arabe», 305-306).

107- Le Guern: «Parties du discours et catégories morphologiques en analyse automatique», 207.

108- (Cours de linguistique générale, 153).

109- «A quoi sert la notion de partie de discours?», 231.

110- Lagarde: «Les parties du discours dans la linguistique moderne et contemporaine», 97

111- Le Guern: «Parties du discours et catégories morphologiques en analyse automatique», 208 - 209.

112- يبدو الشبَهُ لافتًا مع النحو العربي الذي يجعل الاسم: «اسمًا صفة» و«اسمًا غيرَ صفة». أنظر سلام بزي-حمزة: «تشكُّل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه»، 22-23.

113- Holtz: «Les parties du discours vues par les Latins», 76.

114- Guillaume, Jean-Patrick : «Le discours tout entier est nom, verbe et particule», 25 sq.

115- Voir Elamrani, Jamal: Logique aristotélicienne et grammaire arabe, étude de documents, 25.

116- Lagarde: «Les parties du discours dans la linguistique moderne et contemporaine», p. 98.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربيّة:

الأوَّليّة

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

- ابـن الأنبـاري، أبـو الـبركات عبـد الرحمـن بـن محمـد بـن أبي سـعيد. (1957). كتـاب أسرار العربيـة. تحقيـق محمـد بهجـة البيطـار، مطبوعـات المجمـع العلمـي العـربي، دمشـق.
- _____ رسـالتان لابـن الأنبـاري. الإغـراب في جـدل الإعـراب، ولُمـع الأدلَّـة في أصـول النحـو. تحقيـق سـعيد الأفغـاني، مطبعـة الجامعـة السـورية، دمشـق .
- ابـن جماعـة، بـدر الديـن .(2000). شرح كافيـة ابـن الحاجـب،(تـح. محمـد محمـد داود)، دار المنـار للنـشر والتوزيـع، القاهـرة، سلسـلة تحقيـق الـتراث.
- ابـن الدهّـان النحـوي، أبـو سـعيد بـن المبـارك .(1998). كتـاب الفصـول في العربيـة. ط1. (تـح. فائـز فـارس) ، دار الأمـل في إربـد، ومؤسسـة الرسـالة في بـيروت..
- ابـن الـسرّاج، أبـو بكـر محمـد بـن الـسريّ بـن سـهل. (1996). الأصـول في النحـو.ط1. تحقيـق عبـد الحسـين الفتـلي، مؤسَّسـة الرسـالة، بـيروت.
- ابـن فـارس، أبـو الحسـين أحمـد بـن زكريـا (1993). الصاحبـي في فقـه اللغـة العربيـة ومسـائلها وسُـنن العـرب في كلامهـا.ط1. (تـح. عمـر الطبّـاع)، مكتبـة المعـارف، بـيروت.
- ابـن قتيبـة، أبـو محمـد عبـد اللـه بـن مسـلم. (بـدون تاريـخ). أدب الكاتـب. شرح وتقديـم عـلي فاعـور، وزارة الشـؤون الإسـلامية والأوقـاف والدعـوة والإرشـاد، المملكـة العربيّـة السـعودية.
- ابـن القطّـاع الصِقِـلّي، أبـو القاسـم عـلي بـن جعفـر. (1999). أبنيـة الأسـماء والأفعـال والمصـادر. تحقيـق ودراسـة أحمـد محمـد عبـد الدايـم، دار الكتـب والوثائـق القوميَّـة، مركـز تحقيـق الـتراث، مطبعـة دار الكتـب المصريـة بالقاهـرة.
- ابـن مالـك، أبـو عبـد اللـه جـمال الديـن محمـد بـن عبـد اللـه. (بـدون تاريـخ). ألفيّـة

ابـن مالـك في النحـو والـصرف. دار الكتـب العلميـة، بـيروت.

- ابـن هشـام، أبـو محمـد جـمال الديـن بـن يوسـف. (1965). شرح شـذور الذهـب في معرفـة كلام العـرب. ط10. (تـح. محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد)، مطبعـة السـعادة، القاهـرة، ص. 480.
- ابـن هشـام، أبـو محمـد جـمال الديـن بـن يوسـف.(1985). مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب.ط6، تحقيـق مـازن المبارك/محمـد عـلي حمـد اللـه، دار الفكـر العـربي، دمشـق.
- الأسـتراباذي، رضيّ الديـن محمـد بـن الحسـن. (بـدون تاريـخ). شرح الكافيـة لابـن الحاجـب، دار الكتـب العلميّـة، بـيروت.
- الأشـموني، أبـو الحسـن نـور الديـن عـلي بـن محمـد بـن عيـسى بـن يوسـف. (بـدون تاريـخ). شرح الأشـموني عـلى ألفيـة ابـن مالـك، ومعـه شرح الشـواهد للعينـي، دار إحيـاء الكتـب العربيـة، فيصـل عيـسى البـابي الحلبـي.
- الجرجـاني، السـيد الشريـف عـلي بـن محمـد. (بـدون تاريـخ). كتـاب التعريفـات. تحقيـق غوسـتاف فلوجـل، Bibliotheca Regia Monacensis.
- الجوجـري، محمـد بـن عبـد المنعـم. (2004). شرح شـذور الذهـب.ط1. (تـح. نـواف الحـارثي)، الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنـوَّرة.
- الحلـواني، محمـد خـير. (1979). المفصّـل في تاريـخ النحـو. ط1. مؤسسـة الرسـالة، بـيروت.
- الزجاجـي، أبـو القاسـم عبـد الرحمـن بـن إسـحاق. (1979). الإيضـاح في علـل النحـو. ط3. تحقيـق مـازن المبـارك، دار النفائـس، بـيروت.
- الزجاجـي، أبـو القاسـم عبـد الرحمـن بـن إسـحاق. (1987). أمـالي الزجاجـي. ط2. تحقيـق وشرح عبـد السـلام هـارون، دار الجيـل، بـيروت.

- السُّبْكي، بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي. (دون تاريخ). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق خليل إبراهيم خليل. دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان. (1986). شرح كتاب سيبويه. ج1، (تح. رمضان عبد التوّاب)،
- محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم. (1986). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين بن كمال الدين. (1979). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت.
- السيوطي، جلال الدين بن كمال الدين.(بدون تاريخ). الأشباه والنظائر في النحو. (تح. عبد العال سالم مكرم)، مؤسسة الرسالة، بيروت،
- السيوطي، جلال الدين بن كمال الدين. (1964). بغية الوعاة في أخبار اللغويين والنحاة، (تح. محمد أبو الفضل إبراهيم)، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1964م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (بدون تاريخ). كتاب الوافي بالوفيات.ط1. تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الطنطاوي، محمد.(بدون تاريخ). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة .ط5. دار المعارف، القاهرة.
- الفراء، يحي بن زياد .(بدون تاريخ). معاني القرآن .ط3. ج 1، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت..
- المبرَّد، أبو العباس محمد بن يزيد.(بدون تاريخ). المقتضَب. (تح. محمد عبد الخالق عضيمة)، لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة.
- ابن مراد، إبراهيم. (1997). مقدمة لنظرية المعجم.ط1. ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- أمين، أحمد. (2012). فجر الإسلام. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة.
- بزي-حمزة، سلام. (بدون تاريخ). تشكُّل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين

المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي، مجلة المعجمية، تونس، ع 20، ص. 25-15.

- بعلبكي، رمزي.(1990). معجم المصطلحات اللغوية.ط1. انكليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت.
- جبر، محمد عبد الله.(1980). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. دار المعارف، مصر.
- الجميل، فتحي.(2013). المقترضات المعجمية في القرآن. بحثٌ في المقارَبات، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس.
- حداد، حنا.(1984). معجم شواهد النحو الشعريّة.ط1. دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.
- حسّان، تمّام.(1979). اللغة العربيّة، معناها ومبناها، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة.
- حمزة، حسن.(2012). الوحدة والتنوّع في النظريّة النحويّة العربيّة.ط1 مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- حمزة، حسن. (2002). «في القراءة المنطقية لنصوص النحو». حوليّات الجامعة التونسية، تونس، ع 46، ص 582-561.
- رومان، أندره.(2007). المجمل في العربية النظامية.ط1. ترجمة وتقديم حسن حمزة، المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة..
- الزرّوق، محمد خليل المُعلّى. (1918). موجز النحو بشواهد القراءات والحديث والشعر. ط1. دار اللباب، اسطنبول، تركيا.

- الساقي، مصطفى فاضل. (1977). أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- سنو، أهيف، وجيرار جهامي، وهبة شبارو سنو.(2010). موسوعة مصطلحات العلوم النحويّة.ط1. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- الشرتوني، رشيد.(1986). مبادئ العربية في الصرف والنحو.ط12. دار المشرق، بيروت.
- الطهطاوي، رفاعة رافع (1983). التحفة المكتبية، ضمن كتاب زهران، البدراوي. رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة، مع النص الكامل للتحفة المكتبية، دار المعارف، القاهرة. .
- الطيان، محمد حسان: دراسات إحصائيَّة وصوتيَّة في المعجميّة، ندوة المعاجم التاريخية: مقارنات ومقاربات. الدوحة، 11-10 ديسمبر 2018، قيد النشر.
- عبد النور، جبور، وسهيل إدريس. (1983). المنهل، قاموس فرنسي-عربي، ط 7. دار العلم للملايين، بيروت..
- عبد النور، جبور، وأ.ك. عبد النور عواد. (1996). معجم عبد النور المفصّل، فرنسي-عربي. دار العلم للملايين، بيروت.
- نور الدين، عصام. (1995). تاريخ النحو: المدخل – النشأة والتأسيس. ط1. دار الفكر اللبناني، بيروت.
- **باللغة الأجنبية:**
- Bazzi-Hamzé, Salam. (1984). *Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi.* thèse de doctorat. Université de Provence. .
- Bazzi-Hamzé, Salam. (2004) *Louange et blâme en arabe, Structure sémantique et structure syntaxique des énoncés construits avec nicma et bi'sa.* in: Dichy, Joseph, et Hassan Hamzé (éds.): Le voyage et la langue, Mélanges en l'honneur d'Anouar Louca et d'André Roman, Institut Français

du Proche-Orient, Damas. pp. 289-307.

- Bohas, G., J.-P. Guillaume et D. (Sans date). *Kouloughli: L'analyse linguistique dans la tradition arabe*, in : Auroux, Sylvain (dir.): Histoire des idées linguistiques, Tome 1, La naissance des métalangages en Orient et en Occident, Pierre Mardaga, éditeur, Liège-Bruxelles, pp. 260-282.
- Calvet, Louis-Jean. (1999). *La guerre des langues et les politiques linguistiques*. Hachette Littératures, Pluriel, Sociologie. (1ère édition: Payot 1987).
- Chouémi, Moustapha. (1966). *Le verbe dans le Coran, racines et formes*. Librairie C.Klincksieck, Etudes Arabes et Islamiques, série 3, Paris..
- De Saussure, Ferdinand. (1985). *Cours de linguistique générale*. édition préparée par Tullio De Mauro, Payot, Paris.
- Dubois, Jean et al. (2002). *Dictionnaire de linguistique, Larousse-Bordas*, Paris. .
- Elamrani, Jamal. (1983) *Logique aristotélicienne et grammaire arabe, Etude de documents*. Paris, Vrin.
- Garde, Paul. (1983). *Présupposés linguistiques de la théorie des parties du discours*. in: Cercle linguistique d'Aix-en-Provence: Travaux 1, Les parties du discours, Publications de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, Diffusion Jeanne Laffite, Marseille. pp. 1-8.
- Garde, Paul. (1978). *Le mot russe: forme et fonction de ses éléments morphologiques*. in: C.L.O.S., Publications de l'Université de Provence, n° 11. pp. 9-43.

- Louis et Marcel Pérennec (dir.). (1994). *Les classes des mots, Traditions et perspectives*. Presses Universitaires de Lyon. pp. 217-231.
- Guillaume, Jean-Patrick. (1988). *Le discours tout entier est nom, verbe et particule, Langages.* n° 92. pp. 25-36.
- Guiraud, Pierre. (1974). *La grammaire*. Presses Universitaires de France, collection Que sais-je?, n° 788, 6ème éd.
- Hamzé, Hassan. (1999). *La position du sujet du verbe dans la pensée des grammairiens arabes.* in: Cotte, Pierre (éd.): Langage et linéarité, Presses universitaires du Septentrion, Villeneuve d'Ascq (Nord). pp. 127-149.
- Hamzé, Hassan. (2021). *La terminologie scientifique et technique arabe entre rupture et continuité*. à paraître in Academic Journal of Modern Philology.
- Hazaël-Massieux, Marie-Christine. (1983). *Parties de la phrase ou parties du discours? Contribution à une recherche sur les unités du discours*. in: Cercle linguistique d'Aix-en-Provence: Travaux 1, Les parties du discours, Publications de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, Diffusion Jeanne Laffite, Marseille. pp. 87-103.
- Holtz, Louis. (1994). *Les parties du discours vues par les Latins,* in: Basset, Louis et Marcel Pérennec (dir.): Les classes des mots, Traditions et perspectives, Presses Universitaires de Lyon. pp. 73-92.
- Lagarde, J.-P. (1988). *Les parties du discours dans la linguistique moderne et contemporaine.* Langages, n° 92. pp. 93-108.
- Lallot, Jean. (1994). *Les parties du discours chez les grammairiens grecs*. in :

Basset, Louis et Marcel Pérennec (dir.): Les classes des mots, Traditions et perspectives, Presses Universitaires de Lyon. pp. 67-71.

- Le Guern, Michel. (1994). *Parties du discours et catégories morphologiques en analyse automatique*, in: Basset, Louis et Marcel Pérennec (dir.): Les classes des mots, Traditions et perspectives, Presses Universitaires de Lyon. pp. 207-215.
- Le Petit Robert 1. (2004). *Dictionnaire de la langue française*, Dictionnaire Le Robert, Paris.
- Martinet, André. (1980). *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris.
- Rastier, François. (1990). *Signification et référence du mot*, in: Modèles linguistiques, tome XII, Fas. 2. pp. 61-81.
- Roggero, Jacques. (1983). *Catégories lexicales en anglais*. in : Cercle linguistique d'Aix-en-Provence: Travaux 1, Les parties du discours, Publications de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, Diffusion Jeanne Laffite, Marseille. pp. 105-112.
- Roman, André. (1990). *Grammaire de l'arabe*. Presses Universitaires de France, collection Que sais-je ? n° 1275, Paris, 1ère éd.
- Roman, André. (2001). *Systématique de la langue arabe, Le binarisme – La phrase – Les faits de style – L'évolution de la langue*, Université Saint-Esprit de Kaslik, Kaslik, Liban.
- Rossi, Mario. (1977). *L'intonation et la troisième articulation*. in B.S.L.P., LXXII. Fas. 1, pp. 55-68.

- Sauvageot, Aurélien. (1983). *Parties du discours et analyse linguistique*. in : Cercle linguistique d'Aix-en-Provence: Travaux 1, Les parties du discours, Publications de l'Université de Provence, Aix-en-Provence, Diffusion Jeanne Laffite, Marseille. 145-178.
- Weiss, B. (1976). *A theory of the parts of speech in Arabic (Noun, verb and particle): A study in cilm al-waḍc*. Arabica, XXIII, Fas 1. pp. 23-36.117